

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون



الجلسة العامة ٥٤

الثلاثاء، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٢٩ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي
فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/58/287)

مشروع القرار: A/58/L.4

المنازعات بالوسائل السلمية، ومنع التهديد باستعمال القوة
أو استعمالها، والمساواة القانونية بين الدول، والتعاون الدولي
في التنمية، والكفاح لتحقيق السلام والأمن الدوليين.
وللأسباب الآتية الذكر، فقد أعلنت حكومة
المكسيك بشكل قاطع رفضها لفرض الجزاءات السياسية
والاقتصادية والعسكرية التي لم يأذن بها صراحة مجلس الأمن
أو الجمعية العامة.

ورفض وفدي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
المفروض بشكل انفرادي على كوبا، كما ظل وفدي لأكثر
من عقد الآن يؤيد باستمرار كل القرارات التي اتخذتها
الجمعية العامة فيما يتعلق بالحاجة إلى إنهاء ذلك الحصار.

ويؤمن بلدي بأن قانون هيلمز - بيرتون يخالف
قواعد القانون الدولي، وهو موقف يتفق اتفاقا تاما مع رأي
اللجنة القانونية للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول
الأمريكية، الصادر في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

ولذلك السبب، سنت المكسيك قانونا لحماية
التجارة والاستثمار من القواعد القانونية الأجنبية التي تخالف

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تأتي
المكسيك إلى هذا المنتدى الدولي الأعلى لكي تؤكد من
جديد رفضها لتطبيق القوانين أو التدابير الانفرادية التي
تفرض حصارا اقتصاديا على أية دولة. وعلاوة على ذلك،
فقد رفض بلدي دوما استخدام التدابير الإكراهية بوصفها
وسيلة لممارسة الضغط في العلاقات الدولية.

وتؤسس المكسيك علاقاتها الخارجية على مبادئ
القانون الدولي التي تحكم روح الزمالة بين الأمم، وهي
المبادئ المنصوص عليها أيضا في دستورنا. وتشمل هذه
المبادئ تقرير المصير للشعوب، وعدم التدخل، وتسوية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



المعروض علينا من جدول الأعمال، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

ولقد قرأنا تقرير الأمين العام (A/58/287) عن هذا البند. وكما أكدته بالفعل رئيس مجموعة الـ ٧٧ في دورات الجمعية العامة السابقة، من المهم إبراز حقيقة أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا عمل انفرادي، ليس لآثاره الخارجية أية صلاحية في القانون الدولي. وبالتالي من الضروري أن يرفع الحصار للسماح بالتدفق الحر للتجارة الدولية.

وقد أعرب مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧ الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ عن اقتناعه بأن القوانين الوطنية ينبغي ألا تحظى بإمكانية التطبيق خارج الحدود الوطنية. وإذا تشددت مجموعة الـ ٧٧ والصين على أهمية العلاقات بين الشمال والجنوب، فإنها تود أن تؤكد من جديد على النقاط التالية التي طرحت في مؤتمر قمة الجنوب.

أولاً، إن إزالة القوانين والأنظمة ذات الآثار الخارجية، الضارة والأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية الأحادية والقسرية هي أمر حتمي، حيث أنها لا تتسق مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ نظام التجارة المتعدد الأطراف.

ثانياً، تؤكد مجموعة الـ ٧٧ من جديد قلقها إزاء تأثير الجزاءات الاقتصادية على السكان المدنيين والقدرة الإنمائية للبلدان المستهدفة. ولذا فهي تناشد المجتمع الدولي استنفاد كل الأساليب السلمية الممكنة للحوار قبل اللجوء إلى الجزاءات، والتي ينبغي عدم النظر فيها إلا كملاذ أخير. وإن لم يكن هناك بديل للجزاءات، عندئذ لا يجوز فرض الجزاءات إلا بما ينطبق مع ميثاق الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، يجب أن تشمل الجزاءات أهدافاً واضحة، وأطراً زمنية،

القانون الدولي، يدخل حيز النفاذ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، من أجل وقف التأثير الخارجي الضار للقواعد القانونية الأجنبية التي تصطدم بالتجارة الحرة للمكسيك مع البلدان الأخرى وتنتهك القانون الدولي. مما يسبب الضرر لأية دولة.

وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، ساندت المكسيك عضوية كوبا في رابطة تكامل أمريكا اللاتينية كما وقعت، في أيار/مايو ٢٠٠١، على اتفاق مع ذلك البلد لتعزيز الحماية المتبادلة للاستثمارات، في جملة تدابير أخرى.

ومؤخراً جداً، وفي اجتماع بشأن التعاون المشترك من أجل التنمية بين المكسيك وكوبا، عقد في ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في مدينة المكسيك، أنشئ برنامج للتعاون التقني والعلمي للفترة ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥.

ولا بد من إنهاء الحصار المفروض على كوبا. وخلال العقد الأخير، حثت الجمعية العامة الدول الأعضاء في مناسبات متكررة على الامتناع عن سن وتطبيق القوانين والإجراءات ذات الطابع الذي يتخطى حدودها الوطنية. وفي الدورة الحالية للجمعية العامة، ستجدد المكسيك، للمرة الثانية عشرة، تأييدها للقرار الداعي إلى رفع الحصار المفروض على كوبا، نظراً لأن التدابير الانفرادية التي تؤثر تأثيراً سلبياً على سيادة الدول وحرية تجارتها تخالف السياسة الخارجية لبلدي وروح ميثاق الأمم المتحدة. وتمشيا مع موقفنا المبدئي الصامد، وكما ظللنا نفعل منذ عام ١٩٩٢، فإن المكسيك ستصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/58/L.4.

السيد أبوطاهر (المغرب) (تكلم بالفرنسية): لقد دعت مجموعة الـ ٧٧، في مؤتمر قمته الأول الذي عقد في هافانا عام ٢٠٠٠، إلى إنهاء الحصار الاقتصادي على كوبا. وفي هذا السياق، أود، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أنؤكد من جديد موقف مجموعة الـ ٧٧ بشأن البند

والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الأساسية التي توجه العلاقات الدولية. وهو أيضا تشويه لمبدأ الديمقراطية وخرق له.

إن الحظر والجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا قائمة منذ أكثر من ٤٠ عاما. وترغم الولايات المتحدة أن هذه التدابير يُراد بها تحسين ما يسمى بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي الواقع، إن تلك التدابير قيدت كوبا بشكل خطير في جهود بناء الدولة التي تبذلها للقضاء على الفقر، وتحسين مستوى معيشة شعبها، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والنتيجة هي انتهاك خطير لحريات الشعب الكوبي الأساسية وحقوقه الإنسانية، بما في ذلك حقه في الحياة والتنمية.

إن الحظر المالي المفروض من الولايات المتحدة على كوبا مع ما يخلفه من آثار خارجية يخرق القانون الدولي ومبادئ وأهداف وقواعد التجارة الدولية. كما أنه يتعارض مع مبدأ التجارة الحرة التي تشجع عليها الولايات المتحدة ذاتها. وفي الوقت الحالي، يتكبد ٧٨ بلدا خسائر اقتصادية بسبب هذا الحظر. وينبغي أن يشعر المجتمع الدولي بقلق بالغ إزاء هذا الحظر وهذه الجزاءات وأن يطالب بإلغائها الفوري.

إن تساوي الدول في السيادة ومبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية هما في جوهر المعايير التي توجه العلاقات الدولية المعاصرة. ولقد كان موقف الحكومة الصينية دائما أنه يجب التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في الجهود المبذولة لتعزيز الديمقراطية على القوانين الدولية. وتصرفات من قبيل تنمر الثري على الفقير وتنمر القوي على الضعيف هي بالطبع غير مقبولة لدى المجتمع الدولي.

ونحن نعتقد أن اختيار جميع البلدان لأنظمتها السياسية والاجتماعية وأسلوبها في التنمية وإدارة شؤونها الداخلية وفقا لوضعها الوطني هو حق لا يجوز انتهاك حرمة.

وأحكاما للاستعراض المنتظم، إضافة إلى شروط دقيقة لرفعها، ويجب عدم استخدامها أبدا باعتبارها عقابا أو شكلا آخر من أشكال الانتقام.

ثالثا، تود مجموعة الـ ٧٧ أن تذكّر بالنداء الصادق الذي وجهه مؤتمر قمة الجنوب إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل رفع الحظر الاقتصادي المفروض على جمهورية كوبا منذ عام ١٩٦٠. فهذا الحظر المستمر منذ زمن طويل جدا لا يخدم أي هدف سوى الإبقاء على حالة التوتر بين جارين وفرض صعوبات ومعاناة لا توصف على شعب كوبا، وبخاصة النساء والأطفال فيها.

أخيرا، أكد مؤتمر قمة الجنوب على اقتناعه بأن استبدال الحظر بإحياء الحوار والتعاون من شأنه بلا شك أن يسهم ليس في إزالة التوتر بين البلدين فحسب، بل أيضا في التشجيع على تبادلات وشراقات ذات معنى بين هذين البلدين، اللذين يرتبطان ارتباطا وثيقا بينهما بالتاريخ والجغرافيا والمصير المشترك.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية):

اتخذت الجمعية العامة قرارات خلال ١١ عاما على التوالي تحت جميع البلدان على الامتثال لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي تكرسها الصكوك القانونية الدولية من خلال إلغاء أو إبطال جميع القوانين والتدابير ذات الآثار التي تتجاوز حدود تلك البلدان وتمس سيادة دول أخرى، والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، وتمس حرية التجارة والملاحة. وللأسف فإن البلد المعني، باستمراره في تجاهل المطلب العادل للمجتمع الدولي، قد أخفق في تنفيذ تلك القرارات.

إن إكراه بلد على التنازل عن درب التنمية الذي اختاره باستقلالية، وحتى محاولة إطاحة حكومته عن طريق عمليات الحظر والجزاءات، هو أمر يتنافى مع المقاصد

وتحتفظ دولنا الأعضاء، تماشيا مع سياستنا القائمة على الاحترام المتبادل وحسن الجوار واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بعلاقات صداقة مع كوبا ومع الولايات المتحدة الأمريكية، اللتين لدينا معهما برامج تعاون وتجارة مفيدة للطرفين.

وبموجب المبادئ الأساسية التي ترشد السياسة الخارجية للجماعة الكاريبية، أكد مجددا وزراء خارجية الجماعة في اجتماعهم الذي عقد في سانت فنسنت وجزر غرينادين في أيار/مايو ٢٠٠٣، أن مشاركة كوبا والسعي إلى إجراء حوار مع حكومتها على أعلى مستوى هما لصالح الشعب الكوبي.

وهكذا، نؤكد مجددا ندائنا من أجل إقامة عملية بناءة للحوار وتطبيع العلاقات، نعتقد أن من شأنها أن تكون لصالح جميع الأطراف. وبالنسبة لنا نحن أبناء منطقة البحر الكاريبي، من شأنها أن تزيل مصدرا للتوتر والصراع وأن تحسن المناخ من أجل تنمية وتعاون سلميين في المنطقة.

وتؤيد وفود الجماعة الكاريبية محتوى مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في الوثيقة A/58/L.4 وستصوت مؤيدين له.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): إن ماليزيا تعارض من الأساس جميع أنواع الجزاءات الانفرادية الاقتصادية والتجارية والمالية وأعمال الحظر. ولذلك تؤيد ماليزيا سائر أعضاء المجتمع الدولي في الدعوة، مرة أخرى، إلى وضع حد فوري للحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وشعبها.

لقد أوضح بجلاء تقرير الأمين العام المعنون “ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا” الوارد في الوثيقة

وينبغي حل الخلافات بين الدول عبر الحوار والتعاون على أساس المساواة والاحترام المتبادل. ولهذا السبب تعارض الحكومة الصينية الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ونحن ندعم حكومة وشعب كوبا في سعيهما إلى حماية الاستقلال الوطني وسيادة الدولة.

وبينما تزعم الولايات المتحدة أنها بلد ديمقراطي يصغي إلى إرادة الشعب، إلا أنها في الحقيقة قد تصرفت طوال ١١ عاما ضد إرادة الشعب وإرادة المجتمع الدولي. ويحدونا الأمل في أن تواكب الولايات المتحدة العصر وأن تستبدل المواجهة بالحوار والحظر والجزاءات بالاتصال وتبادل الآراء، وأن تنفذ جديا قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتؤيد الصين مشروع القرار الذي قدمته كوبا في إطار البند الحالي من جدول الأعمال.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم الدول الأعضاء الـ ١٤ في الجماعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا، وغيانا، وهايتي، وبلدي جامايكا. ونحن نشارك الذين تكلموا قبلنا في تأييد الحاجة إلى وضع حد للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من الولايات المتحدة على كوبا. ويساورنا قلق شديد إزاء آثاره الضارة على الشعب الكوبي.

وتود دول الجماعة الكاريبية أن تعيد التأكيد على الأهمية التي نوليها للتقييد الصارم بمبادئ القانون الدولي وحرية التجارة والملاحة. وما زلنا نعارض تطبيق تشريع وطني يسعى إلى فرض حواجز مصطنعة على التجارة والتعاون، ويتنافى مع مبدأ تساوي الدول في السيادة.

وأعربت الحركة عن عميق قلقها إزاء تطبيق القوانين خارج الحدود الوطنية ولا سيما قانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦، على كوبا والتدابير التشريعية الأخرى المصممة لتكثيف الحصار. واتساقا مع هذا الموقف، انضمت ماليزيا إلى بلدان أعضاء أخرى في الحركة في المؤتمر الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات الحركة في كوالالمبور في شباط/فبراير ٢٠٠٣ لتناشد حكومة الولايات المتحدة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا.

إن تطبيق الولايات المتحدة لقوانين الغرض منها، ضمن جملة أمور، تقييد وصول كوبا إلى الأسواق ورأس المال والتكنولوجيا والاستثمار وهي جميعها أمور تحتاجها كوبا بشدة، بغية الضغط عليها لتغيير نظامها أو توجيهها السياسي والاقتصادي لا يتفق مع مبادئ القانون الدولي المقبولة دوليا وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ منظمة التجارة العالمية وأيضاً قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وهذا أمر ذو طابع تمييزي ويقوض مبادئ مساواة الدول في السيادة، وحقوق الإنسان الأساسية، وحسن الجوار فيما بين الدول.

إن الحصار الاقتصادي على كوبا هو بالفعل انتهاك للقانون الدولي، وينتهك أيضاً حق شعب كوبا في الحياة والرفاهة والتنمية. ولا شك أن الحصار تسبب في أضرار اقتصادية كبيرة وأدى إلى تفاقم أزمة شعب كوبا.

وتؤكد ماليزيا مرة أخرى التزامها باحترام المبادئ الأساسية لمساواة الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة. ويحث وفد بلادي المجتمع الدولي على مواصلة بذل جهوده من أجل الإنهاء المبكر للحصار الانفرادي الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ونناشد بصدق الولايات المتحدة أن تنصت لصوت الأمم العديدة التي لا تحبذ سياستها وأعمالها الانفرادية.

A/58/287 أن العديد من البلدان لا توافق على السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة. وتؤيد ماليزيا هذا الرأي.

وما برحت هذه الجمعية لعدة سنوات تتخذ قرارات بأغلبية ساحقة تدعو إلى الإنهاء الفوري للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وأوضح اتخاذ هذا القرار بما لا يدع مجالاً للشك رفض المجتمع الدولي التام للإجراء الانفرادي الذي تتخذه الولايات المتحدة ضد كوبا. والسياسة التي تنتهجها معظم الدول القوية في العالم ضد جيرانها الصغار محيرة للغاية. ويقال إن الغرض من هذه السياسة هو تحقيق تحول سلمي نحو الديمقراطية. ولكن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي طال أمده تسبب في معاناة للسكان الكوبيين ولا سيما كبار السن والنساء والأطفال الأبرياء يعجز الكلام عن وصفها. وعلى الرغم مما هو معروف جيداً عن كوبا من سهولة تكيف وجهود شجاعة لضمان بقائها بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة، عرقلت الجزاءات بجد إمكانات كوبا في التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وأثرت على رفاهة الشعب الكوبي المادية والاجتماعية والثقافية.

وتتعارض هذه السياسة الانفرادية التي تنتهجها الولايات المتحدة مع روح ميثاق الأمم المتحدة. فهي تجاهلت تماماً الاتجاه الحالي صوب الدعوات إلى زيادة التفاهم والحوار فيما بين الأمم والحضارات. وتكرر ماليزيا مجدداً إيمانها القوي بأنه، حتى في أصعب الحالات، يمكن حل الخلافات فيما بين الدول بطريقة أفضل من خلال الحوار والمفاوضات، بدلاً من العزلة والمواجهة المباشرة. ولذلك، نحث الولايات المتحدة على أن تنهي هذه السياسة وأن تشارك في حوار جاد لحل مشكلتها مع كوبا.

وقد كررت حركة عدم الانحياز أيضاً وباتساق التأكيد على رفض البلدان النامية الجماعي لهذه السياسة.

سبب المتاعب للكويين فليس الحظر وإنما هو بالأحرى فشل السياسة الاقتصادية للنظام الشيوعي الذي دمر ما كان يعد من أكثر الاقتصادات تقدماً في المنطقة.

وقد خلصت دراسة أجراها معهد الأبحاث الكوي بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى أنه يتعين على كوبا، لكي تصلح اقتصادها المهترئ، أن تخفف القيود التي تفرضها على المشاريع التجارية الصغيرة. ولتحقيق النمو الفعال، على كوبا أن تحرر اقتصادها من القيود، وهذا شيء لا يمكن أن يفعله كاسترو بدون التخلي عن نفوذه في عملية صنع القرار. وقد عرضنا تعديل الحظر مقابل إجراء تلك الإصلاحات. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، تحدث الولايات المتحدة حكومة كاسترو أن تضطلع بإصلاحات سياسية واقتصادية، وأن تسمح، على وجه الخصوص، بإجراء انتخابات حرة ونزيفة للجمعية الوطنية. كما أننا نحث الحكومة الكوبية أن تُقدم على فتح اقتصادها، والسماح بإنشاء نقابات عمالية مستقلة، ووضع حد للممارسات التي تميز ضد العمال الكويين.

كما أعلن الرئيس بوش بوضوح أنه، في حالة تنفيذ هذه الإصلاحات بعينها، سيقنع الكونغرس بتخفيف القيود المفروضة على التجارة والسفر بين الولايات المتحدة وكوبا. إلا أن الحكومة الكوبية، بدلاً من أن تبادر بفتح مجال للحوار السياسي، شنت حملة قمع وحشية في آذار/مارس ٢٠٠٣، وأصدرت أحكاماً بالسجن تصل إلى ٢٨ سنة ضد ٧٥ من مناضلي المعارضة، بما في ذلك ممثلون من وسائط الإعلام المستقلة، وعلماء اقتصاد، وأعضاء في الاتحادات العمالية، وناشطون في مجال حقوق الإنسان.

إن كل من ناضلوا طوال فترة هذه الإدارة الكوبية، من أجل إحداث تغيير سلمي تعرضوا لأشكال متنوعة من

وتأييداً لمبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز حرية التجارة، ستصوت ماليزيا، مثلما فعلت في السنوات السابقة، مؤيدة لمشروع القرار الذي سيعرضه معالي وزير خارجية كوبا.

السيد سيف (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية):

مثلما حدث في سنوات سابقة، قدمت حكومة كوبا مشروع قرار بشأن الحصار التجاري للولايات المتحدة ضد كوبا تنوي من خلاله إلقاء اللوم على الولايات المتحدة فيما يتعلق بالصعوبات الاقتصادية التي ظلت كوبا تواجهها، وتحويل الانتباه عن سجلها المخزي في مجال حقوق الإنسان.

نحن نعارض بشدة هذا القرار. وأياً كان رأي البعض بشأن الحصار، يجب أن يكون واضحاً أن هذه قضية ثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا. والمهم أن نتذكر أن أعمال الحصار فرضت بعد المصادرة الواسعة النطاق وغير القانونية لممتلكات الولايات المتحدة والتي لم تعرض قط حكومة كوبا أي تعويضات عنها. وقد أعادت تأكيد هذا الحصار إدارات متتالية بغية الإبقاء على الضغط من أجل استعادة الديمقراطية في كوبا. وهذا ليس حصاراً كما تؤكد هافانا في تصريحاتها الرسمية، ما دام لا يؤثر على تجارتها مع الدول الأخرى. فكوبا لها الحرية في أن تقيم علاقات تجارية مع أي بلد آخر في العالم، وهي حرية تمارسها بالفعل. وفضلاً عن ذلك، هناك أكثر من ١٧٥ ٠٠٠ من مواطني الولايات المتحدة سافروا بطريقة قانونية إلى كوبا في العام الماضي، مستخدمين خدمات الطيران العادية التي تربط بين الولايات المتحدة وكوبا.

والحقيقة هي أن الذي يؤثر سلباً على تجارة كوبا مع البلدان الأخرى ليس هو الحظر، وإنما افتقارها إلى الأهلية الائتمانية، وهذا بدوره يعزى إلى حقيقة أنها لا تفي بديونها وتدين بعمليات الدورات بين قروض ومتأخرات. أما الذي

في شؤون الغير الداخلية، وبتسوية الخلافات أو المنازعات بالوسائل السلمية، ونبذ التهديد بالقوة أو استعمالها.

وانطلاقاً من هذه الروح، ومن واقع تجربتنا المباشرة، انضم وفد فييت نام إلى الوفود الأخرى أكثر من مرة، في هذا المحفل وفي محافل أخرى، للإعراب عن معارضتنا الثابتة والشديدة لاستخدام الجزاءات ضد أية دولة ذات سيادة، أياً كان السبب أو الذريعة. ونرى أن الموازن السياسي لتقويض دولة ما، خاطئ سواء من الناحية القانونية أو الأخلاقية، بل إن فشله مؤكد في معظم الأحيان. إن الجزاءات وكل أشكال الحصار والحظر لا تجلب سوى معاناة يتكبدنها الأبرياء، ولا سيما كبار السن والنساء والأطفال.

وبينما نرحب برفع الجزاءات مؤخرًا عن بلدان أخرى، لا يسعنا إلا التساؤل عن السبب في عدم رفع الحظر الانفرادي المفروض على كوبا. وإذا كان المقصود هو إضرارها اقتصادياً، فقد وقع الضرر وتحقق الهدف. ولا يزال الحظر يؤثر على التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي للشعب الكوبي؛ وقد تسبب في إلحاق خسائر كبيرة تقدر بما يقرب من ٧٢ مليار دولار بكل قطاعات الاقتصاد الكوبي. وهذا الحظر، بعد أكثر من أربعة عقود من وجوده، يمكن أن يدخل موسوعة "غينيس" للأرقام القياسية بوصفه أطول حظر في تاريخ البشرية.

والسؤال مرة أخرى هو لماذا؟ هل يا ترى تشكل جمهورية كوبا تهديداً لأمن جارتها الكبرى؟

هل يقدر شعب كوبا الذي يبلغ عدده ١١ مليون فرد يعيشون في تلك الجزيرة الصغيرة على إلحاق ضرر بالدولة المفرطة القوة في العالم؟ من الواضح أن الجواب "لا". في عام ١٩٥٩، نهض الشعب الكوبي كرجل واحد وخلص نفسه من السيطرة الأجنبية. أخذ مصيره في يده

أعمال القمع السياسي. ولم تُبدِ هافانا أي اهتمام بإجراء الإصلاحات الاقتصادية والسياسية اللازمة. ولا يزال كاسترو يعارض بعناد أي انفتاح سياسي، ويواصل حرمان الشعب الكوبي من أبسط حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

والحكومة الكوبية تصف تأييد مشروع القرار هذا بأنه يعادل دعم نظامها وسياساتها القمعية، وهو ما دأبت عليه خلال السنوات السابقة. ولكل هذه الأسباب فإن الولايات المتحدة تعارض بكل حزم مشروع القرار الخاطئ هذا.

(تكلم بالانكليزية)

في عقد الثمانينات عبّر الرئيس ريغان عن العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، باستخدام مثل روسي يقول "ثق ولكن تحقق". أما بالنسبة للشيوعيين والدكتاتوريين من أمثال أولئك الموجودين في هافانا فأقول "لا تثق أبداً وتحقق دائماً". إن أفضل يوم ستشهده كوبا هو ذلك اليوم الذي يفتح فيه الشعب الكوبي آذانه لسمع الحقيقة، ويفتح أعينه ليرى الحرية، وعندما يفتح أفواهه ليقول "تحيا كوبا الحرة". وأفضل يوم لكوبا هو ذلك اليوم الذي يضع فيه الشعب الكوبي نهاية لنظام كاسترو الدكتاتوري الشيوعي الشرير ويقول له "وداعاً يا حبيبي".

السيد نغوين ثان تشاو (فييت نام) (تكلم

بالانكليزية): دأبت حكومة فييت نام على اتباع سياسة خارجية تقوم على مبادئ احترام الاستقلال والسيادة والمساواة والسلامة الإقليمية والهوية الوطنية لجميع الأمم. ونحن نؤيد الحق المشروع لكل دولة في الوجود بمنأى عن التدخل الخارجي والتخريب والإكراه؛ وننادي بعدم التدخل

وإنما ينتهك أيضا انتهاكا صارخا المقاصد والمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

إن فييت نام ترى أن النزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا ينبغي حله عن طريق الحوار والمفاوضات على أساس الاحترام المتبادل، واحترام استقلال الدول وسيادتها وعدم التعرض لها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ومع أنه، كما يقول المثل القديم "الثلج السميكة ليس نتيجة يوم بارد واحد"، فإن النزاع وانعدام الثقة بين البلدين لا يمكن أن يسمح بالانتظار لهما؛ إنهما يتطلبان حسن النية وقبل كل شيء، العزم من جانب إدارة الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، نرحب بكل جهد يبذله الطرفان في ذلك الصدد.

أود أن أؤكد مجددا تأييد حكومة بلدي المستمر والثابت لكوبا شعبا وحكومة، وتعاونها وتضامنها معها. وسوف نصوت مؤيدين مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/58/L.4، ونأمل أن تتخذ الأمم المتحدة تدابير ومبادرات محددة حتى ينفذ القرار الذي سيصدر لإنهاء السياسات والأعمال العدائية ضد جمهورية كوبا. فكلما طال الحظر زاد تعرض شعب كوبا للمزيد من المعاناة. وما من إنسان لديه ضمير يمكن أن يقبل ذلك الاحتمال.

حتى اليوم، أتذكر كلمات أبي التي قالها قبل أكثر من ٥٠ عاما. لقد قال "يا بُني، إذا لم يكن بمقدورك أن تحب، فلا تكره، لأن الكراهية تسبب معاناة متبادلة - وستكون أنت أول من يعاني". وأود أن أشرك الآخرين في ذلك بروح وصية "أحب جارك" المأخوذة من الكتاب المقدس، لأنني أؤمن بأن المحبة متبادلة دائما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا، السيد فيليبي بيريز روكي، وزير الخارجية، ليعرض مشروع القرار A/58/L.4.

ومارس حقه في تقرير المصير. وطوال سنوات من المشقات، والاعتداءات - التي بلغ عددها الإجمالي ٧٠٠ اعتداء في الأشهر الأربعة عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٦٣ - والتهديدات والمضايقات من الخارج، ظل الشعب الكوبي على طريق التنمية، رافعا رأسه، مشيدا نظاما يمكنه أن يفخر به. إن كوبا لديها ٧٠.٠٠٠ طبيب، بينهم أكثر من ٣.٠٠٠ طبيب مشهور يساعدون بلدانا نامية أخرى. وخفضت الوفيات بين الأطفال من معدل ٦٠ في الألف قبل عام ١٩٥٩ إلى ٦,٥ في الألف. والتعليم مجاني وشامل. ونحن نحیی بحرارة الإنجازات التي سجلها في السنوات الأربعين الماضية.

إن كل الشعوب المحبة للسلام، والحرية والعدالة في العالم تؤيد بإخلاص شعب وحكومة كوبا في الإعمار والدفاع على الصعيد الوطني. وأبلغ شاهد على ذلك حقيقة أن البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا" ظل مدرجا في جدول الأعمال العامل للجمعية العامة كل عام منذ دورتها السادسة والأربعين، ولا يزال يلقي تأييد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، وأيضا تأييد العديد من المنظمات والوكالات الدولية الأخرى، مثلما ينعكس في تقرير الأمين العام (A/58/287). ومؤخرا، في الجمعية الخامسة والعشرين لمجلس العلوم الاجتماعية وأمريكا اللاتينية، التي اختتمت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وجهت ٢٥ دولة عضوا في المجلس خطابا مفتوحا إلى الأمين العام، كوفي عنان، تعرب فيه عن طلبها الإنهاء الفوري للحصار والحظر المفروضين على كوبا. ونحن نشارك الرأي بأن هذا الحظر الذي يبلغ عمره ٤٣ عاما، مع تطبيق قانون داخلي يتخطى الحدود الوطنية ضد جزيرة صغيرة، لا يتعارض مع القانون الدولي وقواعد العلاقات الدولية الأساسية فحسب،

لها أن تعالج انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في بلدها هي والانتهاكات التي تتسبب فيها خارج حدودها.

ثانياً، يقول إن الحظر المفروض على كوبا شأن ثنائي. وهذا كذب. فالحظر يعوق التجارة مع كوبا والاستثمارات في كوبا من كل أنحاء العالم من خلال تطبيق قانوني توريتشيللي وهيلمز - بيرتون، اللذين سأتناولهما لاحقاً في بياني.

ثالثاً، يقول إن الحظر فرض بعد حالات التجريد من الممتلكات. وهذا كذب. فتدابير الحظر الاقتصادي وغيره من أشكال الحرب الاقتصادية على كوبا يرجع تاريخها إلى ما قبل التأميم الذي قامت به الثورة الكوبية وكان لها الحق في ذلك.

رابعاً، يقول إن كوبا لم تقدم تعويضاً. وهذا كذب. فقد نصت قوانين التأميم الكوبية على مبدأ التعويض. والواقع أن جميع الملاك الأجانب في كوبا، بما في ذلك الأوروبيون والكنديون وأبناء أمريكا اللاتينية؛ قبلوا ذلك التعويض جميعاً فيما عدا مواطني الولايات المتحدة، التي تحظر حكومتها عليهم قبول التعويض.

خامساً، يقول إن الحظر يرمي إلى جلب الحرية والديمقراطية إلى كوبا. وهذا كذب. فالحظر يرمي إلى تحويل كوبا من جديد إلى مستعمرة تابعة للولايات المتحدة.

ويقول أيضاً إن ١٧٥ ٠٠٠ من مواطني الولايات المتحدة سافروا بشكل قانوني إلى كوبا في العام الماضي. وهذا كذب. فغالبيتهم فعلوا ذلك في خرق لقوانين بلدهم ذاته. علاوة على ذلك، إذا كانت الولايات المتحدة لا تخشى من سفرهم إلى كوبا، لأن الحكومة لا تسمح به، فلماذا إذن يواجه أكثر من ٢ ٠٠٠ مواطن أمريكي الإجراءات القضائية المرفوعة ضدهم؟

ويقول إن كوبا لا تسدد ديونها. وهذا كذب.

السيد بيريز روكي (كوبا) (تكلم بالإسبانية):

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يجب رفعه. وبمقتضى اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٨، الحصار المفروض على كوبا يعد جريمة إبادة جماعية. الحصار انحراف عن القانون. إنه ينتهك ميثاق الأمم المتحدة. وهو يضر بالتجارة الدولية ويعوق حرية الملاحة. إنه يذهب إلى حد بعيد ليعاقب المستثمرين من بلدان أخرى على الاستثمار في كوبا.

إن اللهجة الجافة والمهينة التي استخدمها في هذه القاعة قبل دقائق مثل الولايات المتحدة تضطرنني إلى الخروج عن نص بياني. ويمكنني أن أفهم مغزى همهمات التذمر في القاعة عقب ملاحظاته الجافة. وأعتقد أن ذلك الهجوم الدنيء والمهين لا يمكن أن يأتي إلا نتيجة يأس وعزلة حكومة الولايات المتحدة في سياستها تجاه كوبا. لقد أبدى ممثل الولايات المتحدة عدم احترام وشن هجمات شخصية. لكن كوبا لا تحاكي تلك الأساليب. إنها لا تحاول أن تخفي انعدام الحجج باستخدام صفات دنيئة. وهي لا تستخدم نعوتاً فارغة بدلاً من الحجج. لذلك، لا بد لي أن أؤكد للجمعية أن ممثل الولايات المتحدة قد كذب، وسأثبت ذلك. ومن واجبي أن أعدد بتلك الأكاذيب لأن الجمعية لها الحق في معرفة الحقيقة. والجمعية تستحق الاحترام، مما يعني أن على ممثلي البلدان أن يتصرفوا في هذه القاعة وفقاً لأدنى حد من قواعد الاحترام والسلوكيات الحسنة. لقد عدت ١٥ كذبة أو اعتداء دنيء، سأعلق عليها بإيجاز. ولا يسعني إلا أن أنتهز الفرصة لرفضها. أولاً، يقول ممثل الولايات المتحدة إن الحظر المفروض على كوبا له ما يبرره على أساس ما يسميه سجل كوبا المؤسف فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وهذا كذب. فالولايات المتحدة لا تملك السلطة الأخلاقية أو الحق في أن تصدر حكماً على حالة حقوق الإنسان في كوبا. وينبغي لها أن تلتفت لحالتها هي. وينبغي

سأواصل بياني فأقول إن الحظر يشكل انتهاكاً صارخاً وواسع النطاق ومنهجياً لحقوق الإنسان الخاصة بالشعب الكوبي. أما الانتهاكات الوحيدة لحقوق الإنسان المرتكبة في كوبا فهي التي يوجدها ويثيرها الحظر ضد شعبنا والتي ترتكبها الولايات المتحدة في قاعدة غوانتانامو البحرية، التي تحتلها رغم إرادتنا على أراضيها. كما أن الحظر يضر بحقوق مواطني الولايات المتحدة، وبحقوق الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة، وحقوق رعايا البلدان الأخرى الذين يودون الاتجار مع كوبا والاستثمار فيها بحرية.

ولا أقول كلمة واحدة من هذه المنصة ضد سكان الولايات المتحدة، الذين نراهم أصدقاء لنا، والذين لا نوجه إليهم اللوم. فنحن نرى أن سكان الولايات المتحدة ضحايا مثلنا لسياسة قاسية لا معنى لها تنتهجها حكومتهم. لا ألوم الناس، بل ألوم حكومتهم التي تخضع سياستها حيال كوبا لمصالح قلة فاسدة من رجال العصابات الكوبيي المولد الذين يقيمون في مدينة ميامي.

إن الحظر هو أكبر عقبة في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكوبا، وأؤكد ذلك مجدداً في هذا المقام، لأدحض مزاعم ممثل الولايات المتحدة. فقد تسبب في خسارة بلدنا ما يزيد عن ٧٢ بليون دولار، أو ما لا يقل عن ١,٦ بليون دولار في العام، إضافة إلى العدوان والغزوات وأكثر من ٦٠٠ مؤامرة اغتيال ضد رئيس دولتنا. كم من مظاهر العجز والشدة كنا سنتجنبها بدون الحظر؟ وإلى أي مدى كانت كوبا ستنتقل في مسعاها النبيل من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية لو لم تضطر للتعامل مع هذا الحظر القاسي الذي لا يلين لمدة تزيد على أربعة عقود؟

وإذا كانت حكومة الولايات المتحدة واثقة بهذه الدرجة من أن الحكومة والسلطات الكوبية، أي القيادة التاريخية للثورة الكوبية، لا تتمتع بتأييد الشعب، فلماذا

ويقول إن فقر الشعب الكوبي ليس نتيجة للحظر، وإن الحظر ليس عائقاً. وهو يكذب. من ناحية أخرى، صحيح أننا بلد فقير من بلدان العالم الثالث، غير أنه لا يوجد مواطن كوبي واحد يفتقر إلى الرعاية الطبية، كما هو الحال في الولايات المتحدة، حيث يوجد ٤٤ مليون شخص لا يتمتعون بالحق في خدمات الرعاية الصحية.

ويقول إن كوبا قد فرض عليها قهر وحشي. وتمشياً مع القوانين الكوبية، توقع العقوبات على المرتزقة الذين يتلقون الأموال من الولايات المتحدة ويعملون هناك لصالح الحظر وللتشجيع على التخريب.

وقد أشار إلى رئيس كوبا، الزعيم فيديل كاسترو، بوصفه دكتاتوراً. وتعلم هذه الجمعية علم اليقين أن حكومة الولايات المتحدة والرئيس بوش تحاولان فرض دكتاتورية فاشية على نطاق عالمي.

وأخيراً، لقد أشار إلى الحكومة الكوبية بوصفها نظاماً شريعياً ودكتاتورياً، يريد أن يقول له “وداعاً يا عزيزي”. ولم تستخدم قط من قبل مفردات تفتقر هكذا إلى الاحترام في هذه الجمعية. وتتقبل كوبا إمكانية الاختلافات في الرأي واختلاف الحجج واختلاف النظريات. ولكنها ترى أن يُبدى حد أدنى من الاحترام للمندوبين وللبلدان الممثلين هنا.

ويؤسفني أن ممثل الولايات المتحدة لن يكون له الحق طول حياته ولن تسنح له أدنى فرصة لأن يقول “وداعاً يا عزيزي” لشعب كوبا. فشعب كوبا هو الذي سيقول، بدعم من المجتمع الدولي، “وداعاً للحظر، وداعاً للإبادة الجماعية”. ورداً على ملاحظاته القليلة الاحترام، لن نقول “وداعاً” لزعيمنا ورئيسنا، ولكننا سنقول له “إما الوطن أو الموت؛ والنصر لنا”.

ويجب أن تسلم الولايات المتحدة بأن الحظر لا مبرر له أديباً وأخلاقياً. ويجب أن تسلم بفشلها، وبأنها تسبب لنفسها العزلة. أما نحن أهل كوبا فبدلاً عن الاستسلام، نرداد صموداً واستقلالاً؛ وبدلاً من أن ننقسم فنحن متحدون؛ وبدلاً من أن نشعر بالإحباط، وجدنا قوة جديدة للدفاع عن سيادتنا وعن حقنا في الحرية.

ويجب على الولايات المتحدة أن تلغي قانون هيلمز - بيرتون. فليس لها الحق في فرض قوانينها على باقي العالم. وليس لها الحق في أن تملّي على الكوبيين كيفية تنظيم بلدهم. وليس لها الحق في تمويل وتنظيم التخريب في كوبا. وليس لها الحق في ردع منظمي المشاريع التجارية من البلدان الأخرى عن إقامة علاقات مع كوبا.

ويجب على الولايات المتحدة أن تلغي قانون توريسيلي. وليس لها الحق في أن تمنع فروع الشركات التابعة للولايات المتحدة الكائنة في بلدان ثالثة من الاتجار مع كوبا نظراً لأن هذا الحظر ينتهك قوانين تلك البلدان التي تقيم فيها هذه الشركات.

ويجب على الولايات المتحدة أن تسمح لكوبا بالتصدير إلى أراضيها. وليس هناك من سبب يدعو إلى حظر صادراتنا من السكر والنيكل والتبغ والأطعمة البحرية واللحاحات ومنتجات التكنولوجيا الحيوية وبرمجيات الحواسيب وغيرها من المنتجات الكوبية.

ويجب على الولايات المتحدة أن تسمح لكوبا بحرية الاستيراد من أراضيها، لا المواد الغذائية فحسب، وإنما كل شيء آخر أيضاً، فيما عدا الأسلحة التي ليس لدينا أي اهتمام بها. ويجب أن تلغي القيود السخيفة التي تعوق وتقيد حالياً إلى حد كبير مبيعات المحاصيل الزراعية إلى كوبا.

ويجب على الولايات المتحدة أن تسمح لمواطنيها بالسفر بحرية إلى كوبا. لماذا تعمل حكومة الولايات المتحدة

لا ترفع الحظر؟ وإذا كانت تقول إننا نستعمله عذراً، فلماذا إذن لا تحرمننا من هذا العذر؟ لماذا لا ترفع الحظر؟ لماذا لا تسمح لمواطني الولايات المتحدة بزيارة كوبا؟

إن الحظر سياسة قاسية وسقيمة لا تلقى دعماً داخل الولايات المتحدة أو خارجها. ففي العام الماضي، صوتت ١٧٣ من الدول الأعضاء ضد الحظر في الجمعية العامة. وهي تفهم أن الجريمة التي ترتكب ضد كوبا اليوم من الممكن جداً أن ترتكب ضد أي بلد آخر غداً.

وفكرة أن الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة يؤيدون الحظر فكرة خاطئة؛ وأقول ذلك هنا. فلا يهتم بالإبقاء على الحظر سوى أقلية فاسدة جشعة لا تتردد في تنظيم الأعمال الإرهابية وارتكابها ضد شعبنا. وتحلم هذه الأقلية بعودة كوبا إلى أيدي جنود الولايات المتحدة؛ وهي تحلم بالانتقام والنهب. أما الرئيس بوش، ولا بد من قول الحقيقة في هذه القاعة، فهو رهينة في أيدي المصالح الزائفة لتلك الأقلية الكوبية المقيمة في ميامي. وهو مدين له بالرئاسة، التي فاز بها على نحو مشكوك فيه عام ٢٠٠٠ بأغلبية صوت واحد في محكمة الولايات المتحدة.

لقد أعيد انتخاب رئيس كوبا في جمعيتنا الوطنية، التي تتكون من ممثلين منتخبين عن طريق الاقتراع المباشر والسري، في كافة أنحاء القطر، وذلك في انتخابات شارك فيها ما يزيد على ٩٥ في المائة من السكان. أما رئيس الولايات المتحدة فقد أعلنت رئاسته من قبل المحكمة الدستورية وسط فضيحة تركت البلد بلا قائد لمدة أكثر من شهر.

بيد أن كتلة متزايدة من الناس، تتخلى الصمت وتنشط بشكل متزايد، تعارض هذه السياسة التي تختصر العلاقات الطبيعية مع أسرها ومع كوبا.

ويجب على حكومة الولايات المتحدة أن تمنع شركة باكاردي من سرقة الاسم المسجل لروم نادي هافانا. وينبغي لحكومتها ألا تتصرف على أنها طرف مهتم بالأمر، وأقولها صراحة وبوضوح، في نزاع مع كوبا يتعلق بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع.

ويجب على الولايات المتحدة أن تعيد الأصول المجمدة إلى كوبا وأن تمنع سرقة الأموال الكوبية المجمدة في المصارف الأمريكية من جانب المهربين الجشعين من أصحاب النفوذ وصغار المحامين من ميامي.

ويجب على الولايات المتحدة أن تعيد إلى كوبا الأرض التي تحتلها حاليا ضد إرادتها، أي قاعدة غوانتانامو البحرية. ويجب أن تلغي قانون التعديل الكوبي وتقبل اقتراحنا بإقامة تعاون واسع النطاق للقضاء على تهريب الأجانب.

ويجب على الولايات المتحدة أن تطلق سراح الشبان الكوبيين الخمسة المسجونين ظلما، في انتهاك لأبسط حقوقهم الإنسانية الأساسية في هذا البلد وملاحقة الإرهابيين الذين يطوفون في شوارع ميامي.

وأخيرا، يجب على الولايات المتحدة أن توقف عدوانها على كوبا. ويجب أن تعترف بحق كوبا في تقرير مصيرها بحرية. ويجب عليها أن تدع الكوبيين يعيشون في سلام. ويجب أن تعترف بأن كوبا ما فتئت منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ فصاعدا - ستبلغ قريبا خمسة وأربعين عاما - بلدا حرا مستقلا.

وقد قال الرئيس بوش قبل عدة أيام إن كوبا لن تتغير من تلقاء نفسها. وهو مخطئ. إن كوبا تتغير كل يوم. وليس هناك تغيير أعمق وأكثر إدامة من التغيير الثوري. وستتغير كوبا، نعم، لكن بصورة متزايدة نحو مزيد من الثورة ومزيد من الاشتراكية ونحو مزيد من المساواة ومزيد من

على تعقبهم؟ هل تخشى أنهم قد يعلمون الحقيقة؟ أليس من السخيف تعقب جدة لدى سفرها إلى كوبا لكي تتركب دراجتها؟ لماذا لا يوضح ممثل الولايات المتحدة في هذه القاعة قضية السيدة جون سلوتي التي تبلغ من العمر ٧٤ عاما والتي فرضت عليها غرامة قدرها ٨ ٥٠٠ دولار لأنها ذهبت إلى كوبا؟ وما هي الديمقراطية حقا، هل هي احترام التصويت الواضح والذي يستند إلى الأغلبية في كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، أم الدفاع بعناد وقصر نظر عن المصالح الانتخابية المبتذلة؟

ويجب على الولايات المتحدة أن توقف منع التبادل الحر للأفكار. وعليها أن توقف إعاقة زيارات العلماء والرياضيين والفنانين الكوبيين إلى هذا البلد. ويجب أن تسمح لكوبا بالحصول على أحدث المعدات والتكنولوجيا اللازمة للاتصال بشبكة الإنترنت.

ويجب على الولايات المتحدة أن تسمح لكوبا باستعمال الدولار في تجارتها الخارجية والمبادلات التجارية الأخرى. بأي حق تقوم بمصادرة مدفوعات كوبا إلى شركات أو حكومات البلدان الثالثة؟

ويجب على الولايات المتحدة أن تلغي الحظر السخيف الذي يمنع استيراد البضائع المصنعة في بلدان ثالثة إلى أراضيها إذا كانت هذه البضائع تحتوي على مواد أولية كوبية. ويجب أن تسمح للبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بمنح الائتمانات لكوبا. وفي نصف الكرة هذا، غالبا ما كانت هذه الائتمانات تسرق في الماضي من جانب الرؤساء الفاسدين ثم تودع في المصارف الأمريكية. وهذا لم يحدث ولن يحدث في حالة كوبا.

ويجب على الولايات المتحدة أن تأذن لمصارفها بمنح القروض لكوبا وأن تسمح لشركاتها بالانجاء مع بلدنا وأن تستثمر فيها. أليست هذه مصارف وشركات خاصة؟

وإنني أرجو منكم أن تغفروا لخصمنا الكلمات المليئة بالكراهية والمجردة من الاحترام التي تفوه بها هنا، وأكرر لكم احترامي وشكري وشكر شعبي.

أرجوكم أن تصوتوا لصالح حقوق كوبا، أي حق كوبا الذي هو اليوم أيضا حق الجميع. وشكرا.

السيد أندجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ١٩/٤٧ عام ١٩٩٢ بشأن "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، فإن الدول الأعضاء فعلت ذلك اعترافا منها بأن الحظر ينتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحرية التجارة والملاحة الدولية. وبالتالي، جرى حث الدول التي لديها قوانين أو تدابير من هذا القبيل على اتخاذ الإجراءات الضرورية لإلغائها أو إبطالها في أسرع وقت ممكن. إلا أنه من المثير للهمم أن يلاحظ المرء أنه حتى الآن لم تتخذ أية تدابير مهمة لرفع هذا الحصار. وبدلا من ذلك، شهدنا في السنوات الأخيرة تعزيز الحصار وتوسيع المناطق التي يطبق عليها خارج الولايات المتحدة، وذلك بصيغته التي اكتسبت طابعا مؤسسيا بقانوني توريسيلي وهيلمز - بيرتون، اللذين، بالإضافة إلى انتهاكهما سيادة دول أطراف ثالثة وانتهاك القانون الدولي، فإنهما لا يزالان يلحقان ضررا كبيرا باقتصاد كوبا.

ولا يمكن المبالغة في الضرر الذي يلحق بسكان كوبا. فقد ألحق، ولا يزال يلحق هذا الحصار ضررا كبيرا بالرφαة المادي والروحي لشعب كوبا، فافرضا عقبات خطيرة على تنميته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وقد أضر بتمتع شعب كوبا كاملا بحقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحق في الصحة والتعليم، وهما قطاعان تضررا كثيرا باللوائح التنظيمية للحصار. وفي الحقيقة، جعل الحصار من الصعب

العدالة ومزيد من الحرية ومزيد من التضامن. وبذلك ستعلو اعتراض الرئيس بوش كما قال خوسيه مارتى بطل استقلالنا منذ ١٢٣ عاما: "قبل أن نتخلى عن السعي لجعل وطننا حرا ومزدهرا، سيكون البحر الجنوبي قد اختلط بالبحر الشمالي وستولد الحية من بيضة النسر".

ومضى رئيس الولايات المتحدة يقول: "إلا أن كوبا يجب أن تتغير". ولا بد لي أن أتوقف عند هذه العبارة، لأنها تنطوي على تهديد بفرض جزاءات جديدة ضد بلدنا، كما فهم الكوبيون. ويجب أن يتذكر الرئيس الموقر للولايات المتحدة أنه الرئيس العاشر الذي يطلق هذه التهديدات خلال أربعة عقود من الحصار والاعتداءات التي تمكنت كوبا من التغلب عليها.

وينبغي له أن يعلم كذلك أن مصاعبه الراهنة تمون مقابل المتاعب التي يمكن أن يواجهها فيما لو تعرض خطأ لكوبا. وينبغي له أن يعلم أنه ليس هناك قوة بشرية أو طبيعية قادرة على أن تحمل الكوبيين على التخلي عن أحلامهم في العدالة والحرية.

إن كوننا نبلاء ينبغي ألا يفسر على أنه ضعف. وينبغي ألا يخلط بين عدم وجود الكراهية لدينا وبين الخوف. إن إرادتنا في إجراء حوار يجب ألا تُفسر خطأ بأنها استسلام شعب لم يعرف الهزيمة. وينبغي ألا يكون هناك خطأ بأنه يمكن السيطرة على كوبا في أي وقت من الأوقات. وسيكون أي خطأ باهظ الثمن بالفعل بالنسبة للمعتدي.

وأخيرا، أرجو من الجمعية، باسم الشعب الكريم والشجاع في وطننا الذي يتابع عن كثب ما ستقررونه اليوم، التصويت لصالح مشروع القرار A/58/L.4 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

بصيغته الواردة في الوثيقة A/58/287. ونرحب أيضا بوزير خارجية كوبا، معالي السيد فيليب بيريز روكيو.

ويأسف وفدي لأنه يتعين علينا مرة أخرى أن نناقش هذا البند المعني بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. فالتعايش السلمي بين جميع الدول يقتضي أن تتقيد جميع الدول المتحضرة بالقانون الدولي. وفي هذا الصدد، دعا المجتمع الدولي مرارا وتكرارا وباتساق إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وتؤكد جنوب أفريقيا مجددا إيمانها بأن هذا هو الإجراء الصحيح. فقد سببت هذه التدابير معاناة لا توصف لشعب كوبا. ولذلك، ليس من المفاجئ أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء لا تزال هنا اليوم تحشد التأييد لمشروع القرار المعروض علينا.

في مؤتمر القمة الثالث عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز، المعقود في كوالالمبور في شباط/فبراير، أعرب الرؤساء عن رفضهم لاتخاذ إجراءات من جانب واحد، يؤدي بصورة متزايدة إلى إضعاف القانون الدولي وانتهاكه. وأعربوا أيضا عن معارضتهم الراسخة للتدابير القسرية والأحادية الجانب كوسيلة لممارسة الضغط على البلدان النامية، لأن هذه التدابير تتعارض مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول. ودعا رؤساء الدول أو الحكومات مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا الذي، بالإضافة إلى كونه أحادي الجانب ويتعارض مع الميثاق والقانون الدولي ومبادئ علاقات حسن الجوار، يسبب أيضا خسائر مادية فادحة وضررا اقتصاديا كبيرا لشعب كوبا.

جدا على هذا البلد شراء ما يحتاج إليه من أغذية وأدوية للإبقاء على حياة شعب كوبا. فقد حرم الشعب الكوبي من فرص ومنافع التجارة الحرة والتعايش السلمي.

في إعلان الألفية، عقد قادة العالم العزم على أن يهيئوا، من بين أشياء أخرى، بيئة على الصعيدين الوطني والعالمي مؤاتية للتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر. ولكي نرقى إلى مستوى توقعات الإعلان، يجب علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نتأكد من عدم التخلي عن أي بلد في الكفاح للتخلص من الفقر.

ومن الواضح أن الحصار يعوق الجهود التي تبذلها كوبا لتنفيذ إعلان الألفية. ولا يمكن بناء النظام العالمي الجديد على عقلية الحرب الباردة، التي اتسمت بالمواجهة والحصار الاقتصادي. ولا مكان لذلك في عالم اليوم القائم على التعاون والتجارة الحرة. ولذلك، تكرر ناميبيادعوتها إلى رفع الحصار غير العادل وغير المستفز المفروض على كوبا فوراً وبدون أية شروط. ومن هذا المنطلق، سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/58/L.4، المعنون “ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا”، المعروض علينا اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن اقترح، إن لم يكن هناك أي اعتراض، إقفال قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال الآن.

تقرر ذلك.

السيدة ندولوفو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): يود وفدي أن يتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره عن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا،

وسوف تؤيد جنوب أفريقيا مرة أخرى مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في إطار هذا البند. ونؤمن بأن هذا سيكون إسهامنا المتواضع في سيادة القانون الدولي وتعزيز العمل المتعدد الأطراف.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم

بالانكليزية): تحاطب تنزانيا الجمعية مرة ثانية هذا العام كي تشارك في النداء الدولي الموجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا، والذي يدخل سنته الخامسة والأربعين. وهذه هي السنة الـ ١٢ على التوالي يتم فيها مناقشة البند في هذه الجمعية.

إن فرض الحصار على كوبا على مدى أربعة عقود لا ينتهك المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي انتهاكا خطيرا فحسب، بل ينتهك أيضا حرية التجارة الدولية. وقد تفاقم الوضع بسبب اعتماد قانون توريسيللي في عام ١٩٩١ وقانون هيلمز - بورتون في عام ١٩٩٦، مما يعني عزل كوبا تماما عن التجارة الدولية.

إن تجاوز سياسة الحصار لحدود البلد الذي يمارسها، كما ينص عليه قانوننا توريسيللي وهيلمز - بورتون، بالإضافة إلى انتهاك سيادة دول هي أطراف ثالثة وكذلك القانون الدولي، قد ألحق الكثير من الضرر الجسيم بالاقتصاد الكوبي على مدى عشر سنوات. وهذه الآثار تلحق الضرر بالعلاقات التجارية بين كوبا ودول أطراف ثالثة وشركاتها الخاصة. ويضر الحصار ضررا كبيرا بالقطاعين الاقتصادي والاجتماعي في كوبا، ويعتقد أنه خلال السنوات الأربعين الماضية خسرت كوبا أكثر من ٧٢ بليون دولار. ونشيد بشعب كوبا لما تحلى به من قدرة وشجاعة جليلتين في مواجهته لهذه التدابير العقابية والتصدي لها.

وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات أيضا عن قلقهم العميق تجاه توسيع المناطق خارج حدود الولايات المتحدة التي يشملها الحصار على كوبا واستمرار اتخاذ تدابير تشريعية جديدة موجهة لتشديده، وهو ما يتعارض بوضوح مع الإرادة المعلنة للمجتمع الدولي.

ويتفق وفدي تماما مع الآراء التي أعرب عنها متكلمون عديدون، ويدعو جميع البلدان إلى رفض التدابير المفروضة على كوبا من جانب واحد وتشمل مناطق خارج حدود من يفرضها، لأنها تتعارض مع القانون الدولي الذي تسترشد به جميع الدول المتحضرة. ويؤمن وفدي أيضا إيماننا قويا بنظام قوي متعدد الأطراف، يقوم على قواعد ومبادئ واضحة ومقبولة على نحو متبادل، تعامل بموجبه الدول الصغيرة والكبيرة بوصفها دولا متساوية في السيادة. ويجسد ميثاق الأمم المتحدة الرؤيا والمهمة والمبادئ والالتزامات التي يجب أن يمثل لها جميع الموقعين على الميثاق. وترى جنوب أفريقيا أن استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على جمهورية كوبا ينتهك مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ذات السيادة، وهي كوبا في هذه الحالة.

إننا نسترشد بقواعد السلوك الدولي الأساسية في دعمنا المبدئي لضرورة إلغاء التدابير القسرية الاقتصادية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي.

ونتمشيا مع قرارات الأمم المتحدة السابقة في إطار هذا البند، تعتقد جنوب أفريقيا، من بين أشياء أخرى، أن الحوار البناء يمكن أن يعزز الثقة المتبادلة والتفاهم، وأن يولد الوثام والتعايش السلمي بين الدولتين.

علاوة على ذلك، نرحب بمحاولات جميع البلدان الهادفة إلى تخفيف الاختناق الاقتصادي المفروض على كوبا، وإلى الإسهام في تحسين نوعية الحياة للشعب الكوبي.

الطريق غير المحرب لتخفيف الجزاءات والمباشرة بحوار يمكن أن ينهي المأزق المستمر ويأتي بمنطق جديد لبيئة دولية، تسيطر عليها سياسة المجاهدة.

وما فتئت حكومة جمهورية تترانيا المتحدة تدعو إلى رفع الحصار الاقتصادي المفروض على جمهورية كوبا. وموقف تترانيا من هذه المسألة لم يتغير هذا العام. مرة أخرى، نناشد جميع الدول أن تمتنع عن تطبيق هذه القوانين والتدابير، وأن ترفع القوانين التي تنتهك حرية التجارة والملاحة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وتترانيا سوف تصوت مرة أخرى لصالح مشروع القرار.

السيد الكالاي (فتزويلا) (تكلم بالاسبانية): باسم حكومة جمهورية فتزويلا البوليفارية أود أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

اسمحوا لي أولاً أن أؤكد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل المغرب، الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والذي يتفق بلدي معه تماما في مواقفه. وفيما يتعلق بالحصار المفروض على كوبا، كان موقفنا واحدا من أكثر المواقف الراضية بقوة وبشدة لتطبيق التدابير القسرية التي تتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وتنتهك بصفة خاصة الأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، حسبما قال في جلسة عامة هذا الصباح وزير خارجية كوبا، السيد فيليبي بيريس روكه.

ما فتئت بلادي، فتزويلا، على مدى ١٢ سنة، وهي الفترة التي لا تزال الجمعية العامة تنظر خلالها في هذا البند، تصوت المرة تلو الأخرى لصالح القرارات التي تطالب برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات

ولقد أعربنا عن قلقنا إزاء الآثار الضارة للحصار الاقتصادي ضد شعب كوبا، ولا سيما ضد شرائحه الأكثر ضعفا. ومن بين القطاعات الأكثر تضررا القطاع الزراعي الذي يمثل تطويره أساسا للإنتاج الغذائي وبالتالي للمعايير الغذائية لشعب كوبا. وولّد الحصار ظروفًا تفضي إلى مصاعب للناس العاديين. وهذا انتهاك لحق الشعب الكوبي في الغذاء - وهو حق من الحقوق الأساسية الواردة في اتفاقيات دولية مختلفة تتعلق بحقوق الإنسان. وتضرر تدابير الحصار بالأغذية المستوردة - وهي منتجات مقررة ليستهلكها الشعب الكوبي في البيوت، وكذلك للاستهلاك الاجتماعي في المدارس، وفي مرافق المسنين، والمستشفيات، ومراكز العناية الصحية على حد سواء.

من المشجع جدا والجدير بالإطراء أن نشير إلى أن كوبا، بالرغم من كل هذه الصعوبات، وفي ظل ظروف صعبة جدا، قد تمكنت من تطوير نظامين، صحي وتعليمي، على مستوى عالمي، حيث تتشاطرها مع البلدان النامية الأخرى بسخاء. وبلدي تترانيا قد استفاد من التدريب الممتاز في هذين الميدانين اللذين تم توفيرهما للكثير من التترانيين على مدى السنين. وهذه الإنجازات ذات المستوى العالمي قد بقيت وترعرعت رغم التكلفة الباهظة للحصار الذي ابتليت به كوبا. ونعتقد أن إنجازات كوبا في ميداني الصحة والتعليم يمكن أن تكون أكبر وكان بإمكانها أن تصبح دولة أكثر ثراء لو لم يفرض الحصار عليها.

إن الطابع الشمولي للحصار وطول فترته - أكثر من أربعة عقود - وآثاره العشوائية على المواطنين والعجزة الأبرياء، الشباب والمسنين على حد سواء، أمور تثير شواغل أدبية وأخلاقية بشأن مسألة الجزاءات. فالحصار أوجد حالة دائمة من التطويق والعداوة، مما أغلق بالفعل الباب أمام الخيارات المهمة لتسوية المسألة. إن استيعاب الحصار والنجاة منه قد أصبحا الشاغل الوحيد لأمة بأكملها. ونحن نعتقد أن

مع مبدأ المساواة بين الدول في السيادة، لأن هذا النوع من التدابير غير القانونية يعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الكوبي، ويضر أشد الضرر بالمجموعات الضعيفة في صفوفه، كالأطفال والمسنين. وبالمثل، تترتب على هذه التدابير آثار ضارة على برامج الإسكان، والتعليم والصحة والغذاء، وهذا قليل من كثير من القطاعات الاجتماعية المعنية.

في الختام، نعتقد أن الصراعات والمشاكل بين الدول يجب تسويتها بالحوار البناء والتفاوض الهادف إلى تعزيز الثقة، والسلام والتكامل في المنطقة. وكما ذكرت سابقاً، فقد قررنا مرة أخرى أن نصوت لصالح مشروع القرار A/58/L.4.

السيد عروة (السودان): إن التزام المجتمع الدولي بالمبادئ التي حض عليها ميثاق الأمم المتحدة يعتبر من أهم واجبات الدول سعياً إلى بسط وإشاعة روح الإخاء، والمساواة، والعدل، والتعاون واحترام الدول لخيارات الشعوب. وبذلك يكون مجتمعنا قد تجاوز مراحل تاريخه الأولى، حيث ساد قانون القوة والسطوة إلى التطور الإنساني الذي يقاس بمدى الانصياع للقانون واحترام حقوق الآخرين وخياراتهم.

للعام الثاني عشر على التوالي يطرح على الجمعية العامة بند تحت عنوان "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وقد أكدت هذه الجمعية طوال هذه الأعوام المنصرمة من خلال إحازتها لمشاريع القرارات المقدمة لها على حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وطالبت جميع الدول بعدم إقرار أو تطبيق ما تفرضه دولة من جانب واحد وذلك نسبة لآثارها السلبية وتجاوزها للحدود الإقليمية، ومخالفتها الصريحة لمبادئ الشرعية الدولية.

المتحدة على كوبا، وهذه المناسبة، سوف تعيد التأكيد على موقفها.

ترفض جمهورية فنزويلا البوليفارية رفضاً قاطعاً، شأنها في ذلك شأن أغلبية أعضاء الأمم المتحدة، إصدار وتطبيق قوانين وأحكام تنظيمية لها آثار تتجاوز الحدود الوطنية، لأنها تمس بسيادة الدول الأخرى وتتناقض مع المصالح المشروعة للكيانات القضائية والأشخاص العاديين الخاضعين لها، وتترك أثراً سلبياً على حرية التجارة والملاحة على الصعيد الدولي.

وترى فنزويلا أن تطبيق القوانين الوطنية والأحكام التنظيمية مثل قانوني هيلمز - بيرتون، أو توريسيلي، بسبب ولايتهما خارج الحدود الإقليمية، يضر بسيادة الدول ويشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان بالنسبة للشعب الكوبي. وقد شهدنا بقلق متزايد كيف تكثفت هذه التدابير واتسع نطاق تطبيقها خارج الحدود الإقليمية. ولهذا السبب، فإن بلدي يطلب، من خلال الوساطة القيمة للأمين العام ورئيس الجمعية العامة، اتخاذ الإجراءات الضرورية لإسقاط هذه التدابير وجعلها باطلة ولاغية.

وتمشيا مع هذا الموقف، فقد أيدنا البيانات المعتمدة في مختلف المحافل الدولية مثل مؤتمر القمة الأيبيرية - الأمريكية، ومؤتمر قمة بلدان حركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ ١٥، ومجموعة الـ ٧٧، طالما أن تدابير غير قانونية وتمييزية كتلك المستخدمة ضد كوبا لها آثار ضارة على الشعب الكوبي، ناهيك عن أنها تشكل تهديداً خطيراً لمبدأ تعددية الأطراف.

وقد رفض المجتمع الدولي بثبات هذه القوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية وتمس سيادة الدول الأخرى، التي تقيم بدورها علاقات دبلوماسية وتجارية وجميع الأنواع الأخرى من العلاقات مع الحكومة الكوبية. ويتعارض ذلك

الأمين العام (A/58/287) بشأن البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، وأن أعرب أيضا عن خيبة الأمل العميقة إزاء الحصار المستمر ضد ذاك البلد.

إن استخدام تدابير من جانب واحد كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي ضد بلدان نامية أمر أذنته مقررات وقرارات شتى هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت أعلى عن ضرورة إلغاء تلك التدابير ومنع اتخاذ إجراءات مماثلة لها.

واعتماد وتطبيق تدابير الإكراه من جانب واحد يعوقان تحقيق سكان البلدان المتضررة، ولا سيما الأطفال والنساء، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكامل. وهما يحولان دون رفاهيتهم ويوجدان عقبات أمام التنمية المستدامة والتمتع التام بحقوق الإنسان، بما في ذلك حق جميع الأفراد في مستوى معيشي ملائم لصحتهم ورفاهيتهم وحقهم في الحصول على الغذاء، والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الضرورية. ولا بد من ضمان ألا يستخدم الغذاء والدواء كأداتين للضغط السياسي.

واللجوء إلى استخدام تدابير قسرية اقتصادية من جانب واحد يعرض للخطر المصالح الاقتصادية المشروعة للبلدان النامية المستهدفة. وباتت منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة تضاعف جهودها لتهيئة وتعزيز بيئة اقتصادية دولية مؤاتية قادرة على توفير فرص متساوية لجميع البلدان لكي تستفيد من النظم الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية. ومن الضروري أيضا أن ينظر المجتمع الدولي في سبل ووسائل تعويض خسائر البلدان المستهدفة التي يسببها أولئك الذين يلجأون إلى استخدام هذه التدابير من جانب واحد.

ننظر مجددا اليوم في البند ٢٩ وتحت عنوان "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وقد صوتت الجمعية العامة في العام المنصرم لصالح هذا القرار بمائة وثلاثة وسبعين صوتا، بما يعكس الوعي المتعاظم للمجتمع الدولي بخطورة فرض العقوبات على الدول الأعضاء بدون وجه حق. وعلى الجانب الآخر نجد خطورة هذه الإجراءات وأثرها القاسي والذي طال جميع مرافق الحياة وأساسياتها.

ولنا أن نتصور مدى الخسائر التي عانت منها جمهورية كوبا خلال أربعة عقود متتالية، ولنا أن نتصور كذلك مدى معاناة الشعب الكوبي الذي يحرمه هذا الحظر الاقتصادي يوميا من احتياجات أساسية.

تعاني أيضا بلادي وشعبي من العقوبات الأحادية المفروضة عليها من قبل ذات الدولة التي تفرض الحظر الاقتصادي على كوبا، والذي جددته خلال الأسبوع المنصرم. بمرسوم رئاسي، ولمدة عام آخر. كما تعاني دول أخرى من ذات السياسة غير المبررة، وآخرها التهديد غير المبرر بفرض العقوبات على الشقيقة سوريا.

إن موقفنا من هذه السياسة مبدئي وثابت، فنحن ضد سياسات الإقصاء وأخذ القانون باليد وفرض الهيمنة على الشعوب.

ختاما ندعو جميع الدول إلى التصويت لصالح مشروع القرار المقدم من جمهورية كوبا والمعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" والتعبير بقوة في وجه هذه الإجراءات والتدابير الانفرادية التي تنتهك حتما القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد كاظمي كامياب (جمهورية إيران الإسلامية)
(تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن تقديري لتقرير

السيد موندو (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): طلب وفدي الكلمة ليعرب عن رأي زامبيا في مشروع القرار السنوي هذا عن موضوع تقرير الأمين العام (A/58/287)، وبالتحديد ضرورة وضع نهاية للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ويقدم التقرير تحليلاً واضحاً وموضوعياً عن الأثر السليبي الناجم عن الحصار. ولقد أدى هذا الحصار إلى تفاقم نكبة الناس العاديين في كوبا، ولا سيما المجموعات الضعيفة منهم مثل الأطفال والنساء والمسنين.

وعلى مر السنين، اتخذت هذه الجمعية، بأغلبية ساحقة من البلدان الأعضاء، قرارات عديدة تطالب برفع الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. وتستند السياسة الخارجية لزامبيا، في جملة أمور، إلى مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات فيما بين الدول، وحق تقرير المصير للشعوب، وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، والمساواة القانونية للدول، والتعاون الإنمائي الدولي، والسعي للسلام والأمن الدوليين.

ولا تؤيد حكومتنا استخدام التدابير القسرية كوسيلة لممارسة الضغط في العلاقات الدولية، لأن استخدام هذه التدابير يتناقض مع ممارسة القانون الدولي ومبدأ التعايش السلمي فيما بين الدول. ولقد أعربت حكومة جمهورية زامبيا مراراً وتكراراً عن معارضتها لفرض جزاءات اقتصادية أو سياسية لا تحظى بمباركة مجلس الأمن، ومعارضتها لأي تدابير أخرى لا تقرها الجمعية العامة. ولذلك السبب تعارض زامبيا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ ٤٠ سنة.

وتعتقد زامبيا أن الحصار المفروض على كوبا يعد انتهاكاً للقانون الدولي وخروجاً على مبادئ الميثاق. ونعتبر

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): تعرب غينيا عن موافقتها التامة على البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المغربية بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونلاحظ أيضاً مع الأسف، على غرار ما لاحظت دول أخرى، أن البند الذي تناوله في هذا الصباح هو بند ثابت في جدول أعمال الجمعية العامة لمدة تزيد على عقد من الزمان. بيد أن موقف المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة واضح. ويعد ما اتسم به هذا البند من ثبات وتضامن على مر السنين رمزا لمعارضة الدول الأعضاء بقوة للحصار المفروض على كوبا من جانب واحد. ومما يدل بجلاء على ذلك الموقف هو أيضاً حقيقة أن ١٧٣ من البلدان صوتت مؤيدة للقرار في الدورة الماضية للجمعية العامة.

وهذه مناسبة ملائمة لي كي أكرر تأكيد الالتزام الثابت لبلدي بمبادئ الميثاق التي تتضمن مساواة الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فضلاً عن حرية التجارة والملاحة الدولية.

ونعتقد أنه ينبغي حل المنازعات فيما بين الدول عن طريق الحوار والمفاوضات على أساس الاحترام المتبادل ومبدأ المساواة.

ويعتقد وفدي أن نشر واتخاذ تدابير قسرية من جانب واحد تتجاوز الحدود الوطنية أمر غير مقبول. لهذا السبب، يكرر وفدي التأكيد على تضامنه مع الشعب الكوبي، ويعرب عن قلقه العميق إزاء استمرار وجود تشريع يقوض نص وروح الميثاق.

وبلدي الذي تربطه بكوبا روابط ممتازة من الصداقة، يعتبر رفع الجزاءات مسألة تتسم بأهمية عاجلة بغية تخفيف معاناة شعبها، ولا سيما الأطفال والنساء والمسنين.

وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة، سيصوت وفدي مؤيداً لمشروع القرار المعروض علينا.

عن محافل إقليمية ودولية كثيرة بما فيها هذه الجمعية، وكان على الولايات المتحدة احترامها والاستجابة لها. ولكن ما حدث سار في اتجاه مختلف تماما، حيث تم تعزيز وتوسيع مجموعة القوانين التي تحكم هذا الحصار على الشعب الكويتي، ومن ذلك قانون "بورتون - هيلمز" الذي نصت أحكامه على معاقبة أصحاب المشاريع والشركات الخاصة وحكومات البلدان الثالثة، لمنعهم من إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع الدولة الكويتية.

إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا فرضته على دول أخرى كثيرة من بينها بلادي، والهدف هو إجبار هذه الدول على انتهاج سياسات لا تتفق مع خياراتها وقناعاتها. ورغم الأضرار البالغة التي ألحقها الحصار بالشعب الكويتي، حيث حد من قدرة الحكومة الكويتية على استيراد الأغذية ووضع العراقيل أمامها لتأمين الحصول على المعدات الطبية وكذلك الأدوية لعلاج المرضى، فإن هذه الممارسات لم تزد هذا الشعب إلا تمسكا بخياراته السياسية والاقتصادية وتصميما قويا على بناء بلده وعزما أكيدا على حماية وطنه.

إن سياسات وضع قوائم بما يسمى "بالدول المارقة" و "الدول الخارجة عن القانون"، يجب أن ترفض بكل شدة لأنه لا سند لها ولا قانون، وسياسات الحصار والمقاطعة التي تفرضها الولايات المتحدة على دول كثيرة في العالم يجب أن تتوقف لأنها تعرقل حرية التجارة والملاحة، إضافة إلى ما تلحقه من أضرار بالغة بالبلدان المستهدفة، بل وحتى بالشعب الأمريكي الذي تضرر من جرائها بشكل أو آخر. والولايات المتحدة كدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، تقع عليها مسؤولية إلغاء ما تطبقه من حصار وعقوبات على الشعب الكويتي وغيره من الشعوب، لأن المجتمع الدولي أعلن رفضه لهذه السياسات مرارا وتكرارا من منطلق مخالفتها لكافة الشرائع والمواثيق الدولية.

أيضا أن طابع تجاوز الحدود الوطنية الذي يتصف به قانون هيلمز - بورتون يعد خرقا للسلامة الإقليمية للدول، وهو أيضا عقبة تعترض الملاحة الدولية والتجارة الحرة، حسبما تنص عليه الوثيقة الختامية لمنظمة التجارة العالمية. ولقد رحبت جميع الدول المحبة للحرية بمبادئ حرية الملاحة والتجارة.

وتقوم علاقات زامبيا مع كوبا على أساس الاحترام المتبادل ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما. ولذلك، تناشد حكومتي هذه الجمعية أن تؤيد مشروع القرار هذا، المصمم لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الكويتي.

إن زامبيا، بوصفها بلدا ناميا غير ساحلي، تؤكد باستمرار حق البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر على حد سواء في استعمال البحار بشتى وسائل النقل، وفقا للقانون الدولي. وسعيا لبلوغ هذه الأهداف السامية، يود وفدي أن يؤكد مجددا تأييده لمشروع القرار. ولذلك، سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار المعروض علينا. وسيكون تصويتنا قائما على أساس امتثالنا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وختاما، يود وفدي مرة أخرى أن يناشد جميع الدول الأعضاء برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وسيمثل رفع هذا الحصار خطوة كبيرة نحو تعزيز حرية التجارة والملاحة في منطقة البحر الكاريبي ومناطق أخرى في العالم، وبشكل خاص نحو تخفيف معاناة الشعب الكويتي.

السيد عامر (الجمهورية العربية الليبية): تعود الجمعية العامة إلى مناقشة البند بعنوان "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" رغم القرارات العديدة التي صدرت

ويؤيد وفدي الرأي بأن الدول الأعضاء لها الحق في اختيار السياسات التي تخدم مصالحها الوطنية. ويؤمن وفدي إيماناً راسخاً بأننا، في العلاقات بين الدول ذات السيادة، ينبغي لنا أن ندعم القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن إعلان الألفية، الذي أكد من جديد سيادة جميع الدول، دعا إلى قيام نظام تجاري ومالي منفتح، ومنصف، وقائم على القوانين، وقابل لأن يتنبأ به، وغير تمييزي، ومتعدد الأطراف. وعمليات فرض الحصار تتعارض ليس مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل أيضاً تخالف المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

ويعتبر وفدي أن تطبيق العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا من خلال الحوار والتعاون يخدم مصالح شعبي البلدين. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالإجراء الذي اتخذته الكونغرس في الولايات المتحدة مؤخراً برفع قيود السفر على مواطني الولايات المتحدة الراغبين في زيارة كوبا. ويرى وفدي أن هذا الإجراء يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، ويأمل أن تؤدي زيادة التعامل إلى تعزيز التفاهم بين شعبي البلدين، وإلى رفع الحصار في نهاية المطاف.

إن حكومة اتحاد ميانمار تستمر في اتباع سياستها الثابتة بالامتنال الدقيق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهي ترى أن قيام الدول الأعضاء بسن وتطبيق قوانين وقواعد تمس آثارها الخارجة عن حدود إقليمها، سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة لكيانات وأفراد خارج نطاق صلاحيتها، وتمس كذلك حرية التجارة والملاحة، يتعارض مع مبادئ القانون الدولي المقبولة عالمياً.

وللتأكيد من جديد على سياستنا الثابتة، سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار A/58/L.4 الذي قدمته كوبا.

السيد شيدياسيكو (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): يرفض وفدي بشدة، مثل العديد من سبقوني بالكلام، فرض

لقد نص ميثاق الأمم المتحدة وغيره من قواعد القانون الدولي على السبل الملائمة لحل الخلافات بين الدول. والجماهيرية العربية الليبية تأمل في أن يتوصل البلدان الجاران كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، إلى تسوية خلافتهما وفقاً لأحكام هذه الصكوك، لأنه ليس من مصلحة كوبا أو أية دولة فرضت عليها عقوبات أمريكية معاداة الولايات المتحدة. وكل ما تتمسك به هذه الدول هو تسوية المشاكل بالطرق السلمية. وهذا التوجه الذي أكد عليه أعضاء الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، يجب الامتنال له دون إبطاء، لأنه يجسد مبادئ القانون الدولي. علاوة على أنه يقدم رسالة واضحة، وهي أنه لا يمكن التقدم نحو إحلال السلام الشامل وإعادة العلاقات الودية بين الدول وتحقيق مستويات أعلى في مجال النهوض بالتنمية، إلا بإرساء تعاون دولي يركز على التعاون والتفاهم والاحترام الكامل لسيادة الدول مهما كان حجمها والقبول بالخيارات السياسية والاقتصادية للشعوب أياً كان عددها أو مستوى تنميتها.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي، في البداية، أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المغربية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يأخذ وفدي الكلمة مرة أخرى هذا العام ليعرب عن قلقه إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا. ومنذ العام ١٩٩١، عندما اتخذت الدورة السادسة والأربعون القرار الأول بشأن هذا البند، اتخذت الجمعية العامة القرار تلو الآخر، داعية فيها، وهي التي أيدتها أغلبية ساحقة، إلى أن توقف الولايات المتحدة الحصار ضد كوبا. ولم تلتفت الولايات المتحدة حتى الآن إلى رغبات المجتمع الدولي.

الجهود الحثيثة التي يبذلها الشعب الكوبي لتحقيق رفاهه وازدهاره.

يؤمن وفدي حرص كوبا المستمر على إجراء حوار بناء مع الولايات المتحدة لتسوية جميع المسائل الخلافية بين الطرفين على أساس المساواة في السيادة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حسن الجوار. ويرى وفدي أن تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا يصب في مصلحة شعبي البلدين.

إن تزايد تأييد المجتمع الدولي لضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا هو تأكيد على ضرورة احترام النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تختارها كل دولة بملاءمة وإرادتها وفي ضوء المصالح الوطنية التي تراها ملائمة لها. ونشير في هذا الصدد إلى المواقف المستمرة من قبل دول وحكومات حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين إزاء العقوبات المفروضة على كوبا، ووقوف دول هاتين المجموعتين السياسيتين الكبريين ضد هذه العقوبات. وفي هذا الصدد، يأمل وفدي أن تزال جميع أشكال الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة على كوبا، بما في ذلك الإجراءات التي وسعت هذه العقوبات بموجب قانون هيلمز - برتون، وأن يلقى صوت المجتمع الدولي الذي تعبر عنه الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها الاستجابة اللازمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

وانطلاقاً من ذلك، فإن سورية ستصوت لصالح مشروع القرار الذي تم تقديمه أمام الجمعية العامة صباح هذا اليوم.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): منذ الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، والدول الأعضاء ترفض بصورة متزايدة قيام أية دولة عضو بفرض تدابير

القوانين والأنظمة بآثار تتجاوز الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك الجزاءات المفروضة على كوبا من طرف واحد، ويؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى إلغائها فوراً. وتشدد زمبابوي على أن هذه الإجراءات لا تقوض المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، وإنما تؤدي أيضاً إلى تهديد حرية التجارة والاستثمار إلى حد كبير.

ولذلك، فإننا نطالب المجتمع الدولي بالاعتراف لا بهذه التدابير ولا بتطبيقها. ونؤكد، بروح تعزيز العلاقات بين الشمال والجنوب، ضرورة قيام البلدان المتقدمة النمو بإلغاء القوانين والأنظمة التي تترتب عليها آثار ضارة تتجاوز الحدود الإقليمية وغيرها من أشكال التدابير الاقتصادية القسرية التي تتخذ من طرف واحد وتتعارض ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ نظام التجارة المتعدد الأطراف.

وستصوت زمبابوي لصالح مشروع القرار المعنون، “ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا” (A/58/L.4).

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): أكدت مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة على حق الدول في ممارسة سيادتها على أرضها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ويفترض في أعضاء الأمم المتحدة كافة، ولا سيما في الدول العظمى، أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة الذي يشكل دستور هذه المنظمة ومرجعها الأول والأخير.

إن الحصار المفروض على كوبا منذ ما يزيد على أربعة عقود عرض كوبا لشتى أشكال الضرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وعمق معاناة الشعب الكوبي ولا سيما الأطفال منهم وكبار السن. كما أثر الحصار على

المنطقي أن نعطي الدواء لطفل يعاني من سوء التغذية عندما كان يمكن للغذاء أن يحول دون حدوث هذه الحالة في المقام الأول.

وتود إندونيسيا أن تؤكد من جديد التزامها باحترام المبادئ الأساسية للمساواة بين الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة على الصعيد الدولي. ونشيد بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم هذه المبادئ ووضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ولذلك، وفي الختام، فإن إندونيسيا تأييدا منها لتلك المبادئ وغيرها من مبادئ القانون الدولي ذات الصلة، ولميثاق الأمم المتحدة ولتعزيز حرية التجارة، ستصوت مرة أخرى لصالح مشروع القرار (A/58/L.4).

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)
(تكلم بالفرنسية): انقضت أكثر من أربعة عقود على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا. ولا يزال الحصار ساري المفعول، بل إنه جرى تشديده. فضلاً عن ذلك، فإنه سبب معاناة كبيرة لشعب كوبا البريء ولا يزال يسبب توترات لا داعي لها بين البلدين الجارين.

في عالم اليوم، الذي يتسم بأنواع عديدة من التعاون بين الدول، من المخيب للآمال أن نرى استمرار وجود ممارسات تجارية تمييزية من جانب واحد. ونحن نرى أن تطبيق القوانين المحلية لبلد ما خارج أراضيه يتعارض بوضوح مع مقاصد ومبادئ الميثاق. ووفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، يجب ألا تضع أو تطبق أية دولة عضو قوانين أو قواعد تنظيمية أو تدابير تضر تأثيراتها خارج حدودها بسيادة أية دولة عضو أخرى وبالتجارة الحرة أيضاً.

تجارية من طرف واحد لإحداث تغيير سياسي في دولة عضو أخرى. ونظراً لذلك وللأحداث التي جرت في السنوات القليلة الماضية، فإن وفدي لا يرى أي سبب للاعتقاد أنه لن يكون هناك رفض مدوّ للحظر المفروض من طرف واحد على كوبا أثناء الدورة الثامنة والخمسين. ونرى أن علينا أن نقوم جماعياً بالتوصل إلى طريقة لإنهاء ذلك الحصار الجائر. ولا تزال الدول الأعضاء، داخل الأمم المتحدة والأجهزة والوكالات ذات الصلة، تطالب باتخاذ هذه الخطوة، وهي الخطوة السليمة التي يجب أن تتخذ.

ونرى أن حالات الحصار التي تفرض من خلال التدابير التجارية الأحادية تتعارض وروح ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي فإنه يجب أن يوضع حد لها. ونرى أن الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا ينتهك حق أي كوبي، رجلاً كان أو امرأة أو طفلاً، في الحياة والرفاه والتنمية دون أي تمييز من أي نوع. ومن المعلوم بالفعل، أن أطفال كوبا هم من أشد المتضررين. ويعتبر الحصار - الذي يشمل الغذاء والدواء وغير ذلك من أشكال المعونة الإنسانية - مفرطاً وتمييزياً وضاراً. وقد تسبب في ضرر اقتصادي بالغ للدولة، وفاقم من الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الشعب الكوبي، ولا يمكن الدفاع عنه بذريعة محاولة حماية هؤلاء الناس أنفسهم.

وفي ضوء تلك الأضرار المستمرة والتبعية، تدعو إندونيسيا إلى إعادة النظر في السياسة الراهنة لصالح سياسة تستند إلى الحوار والتفاوض - سياسة من الأرجح أن تحظى بتأييد المجتمع الدولي. ونعترف فعلاً بأن الولايات المتحدة، في السنوات الأخيرة، منحت بعض الشركات الأمريكية تراخيص لتوريد الأدوية والمواد الغذائية إلى كوبا لأسباب إنسانية صرفة. وعلى الرغم من أننا نرحب بهذه التطورات، فلا يسعنا إلا أن نعتقد أننا لن نكتفي إلا بالإلغاء التام للحصار بغية السماح بالتجارة العادية. ومن المؤسف وغير

بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والمهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، بوروندي، كمبوديا، الكامبيرون، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباتي، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال،

وكمسألة سيادة، من حق كل دولة أن تشارك بحرية في النظم الدولية المالية والتجارية. وانطلاقاً من مبادئ السيادة الوطنية المعترف بها دولياً، لا يحق لأي بلد أن يتدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد آخر، على الرغم من أن لدى البلد الآخر نظاماً اقتصادياً واجتماعياً مختلفاً. ومن حق جمهورية كوبا، بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة، أن تختار نظامها السياسي، وكذلك نموذج تنميتها. ولكي تتمكن كوبا من تخفيف حدة الفقر وتحقيق تنميتها المستدامة، ينبغي تمكينها للحفاظ على روابطها التجارية وتعزيزها مع جميع بلدان العالم.

وستواصل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، مع غالبية الدول الأعضاء، السعي لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وهذه السياسة، التي ليس لها سابقة في القانون الدولي، لم يستفد منها حتى الآن أي من الطرفين. وجمهورية كوبا عضو في الأمم المتحدة، ويجب علينا، بوصفنا أعضاء، أن نفعل كل ما في وسعنا لمساعدة ذلك البلد على استعادة حقه المشروع في أن يكون عضواً كامل العضوية في الاقتصاد العالمي.

ومن هذا المنطلق، ستصوت حكومتي لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/58/L.4.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند. وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/58/L.4.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش،

القرارات الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

ويعتقد الاتحاد الروسي أن استمرار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لا يتماشى مع مقتضيات العصر أو مع العلاقات الدولية الحديثة. إنه من مخلفات الحرب الباردة التي أوجدت عائقاً مصطنعاً أمام إقامة نظام قانوني عالمي يستند إلى أحكام الميثاق ومبادئ القانون والعدالة الدوليين.

ولذلك، أعرب الاتحاد الروسي، بالإضافة إلى دول أخرى، عن عدم اتفاقه مع محاولات الولايات المتحدة تشديد الحصار وتوسيع تطبيق قانون هيلمز - بيرتون خارج حدودها. ونرى أن هذا القانون وُصف صواباً بأنه تمييزي ويتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي من حيث تعدي تأثيراته خارج حدود الولايات المتحدة على سيادة دول أخرى، وعلى المصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها وحرية التجارة والملاحة المعترف بها بصورة عامة.

إن الاتحاد الروسي، الذي يجذ اتخاذ جميع الخطوات المعقولة الرامية إلى تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، يلاحظ بأسف أن لهجة البيانات الأمريكية بشأن جوانب رئيسية من سياستها تجاه هافانا تكشف أن الولايات المتحدة ما زالت تعتمد على أسلوب العقوبات للضغط على جمهورية كوبا. ويشعر الاتحاد الروسي بقلق جدي إزاء محاولات الولايات المتحدة تشديد نظام العقوبات ضد كوبا وممارسة الضغط على بلدان ثالثة وعلى مختلف المنظمات الدولية بهدف جعلها تحمّل من تعاونها مع كوبا.

وفي نفس الوقت، نلاحظ بارتياح إقرار مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة تشريعاً يخفف من القيود المفروضة على سفر الأمريكيين الساعين لزيارة كوبا.

صربيا والجبل الأسود، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، تونغ، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فترويل، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي؛

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، الولايات المتحدة الأمريكية؛

المتنعون:

ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، المغرب.

اعتمد مشروع القرار A/58/L.4 بأغلبية ١٧٩ صوتاً مقابل ثلاثة أصوات، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٧/٥٨).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الراغبين في تحليل تصويتهم بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات تحليل التصويت محددة بعشر دقائق وتبدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد إسكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): الاتحاد الروسي، شأنه شأن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يرفض رفضاً قاطعاً الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ويجذ إلغاءه. وما فتئ موقفنا تجاه هذه المسألة ثابتاً ومتسقاً: فقد صوت الاتحاد الروسي في دورات الجمعية العامة لصالح مشاريع

بلغاريا ورومانيا، فضلا عن آيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي بشأن القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا" (A/RES/58/7). ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن سياسة الولايات المتحدة التجارية إزاء كوبا هي شأن ثنائي في الدرجة الأولى. بيد أن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد رفضه لطبيعة الحصار التي تتجاوز حدود الإقليم الوطني من خلال تنفيذه وفقا لقانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦.

ولا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يقبل بأن تكون علاقاته الاقتصادية والتجارية مع بلدان ثالثة مقيدة من خلال إجراءات من جانب واحد مفروضة من قبل الولايات المتحدة ضد بلدان معينة، وفي هذه الحالة كوبا. ولذلك، اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قانونا وإجراء مشتركا لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المنتمين إليه من الآثار المترتبة على قانون هيلمز - بيرتون خارج حدود الولاية الإقليمية.

وقد لقينا التشجيع من الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، أثناء مؤتمر القمة الذي عقده في لندن عام ١٩٩٨، على مجموعة من التدابير تشمل، في جملة أمور، موافقة الولايات المتحدة على تعليق الفصلين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتون، والتزاما منها بآلا تعتمد تشريعات أخرى من هذا النوع تتجاوز حدود الولاية الإقليمية، فضلا عن موافقة الجانبين على زيادة حماية الاستثمار. ويثق الاتحاد الأوروبي بأن حكومة الولايات المتحدة ستستمر بالعمل وفقا للالتزامات التي تعهدت بها.

والاتحاد الروسي مقتنع بأن رفع الحصار التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على كوبا سيمثل خطوة رئيسية نحو تطبيع العلاقات بين هافانا وواشنطن، وسيكون في مصلحة شعبي كوبا والولايات المتحدة، وسيكون له تأثير مفيد على الحالة بصورة عامة في منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي.

وتمشيا مع مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحرية التجارة والنقل البحري الدولي - وجميعها منصوص عليها في القرار - يؤكد الاتحاد الروسي مجدداً اعتزامه مواصلة تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية الطبيعية مع كوبا، على أساس المصلحة المتبادلة والمنفعة المتبادلة، دون أي تمييز أو إضرار بالحقوق والمصالح المشروعة لكلا البلدين.

إن الاتحاد الروسي، امتثالاً منه للمبادئ الأساسية للميثاق فيما يتعلق بعدم جواز الإجراءات التمييزية أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، يجد لزاماً عليه أن يصوت في الدورة الحالية، كما فعل في الدورات السابقة للجمعية العامة، لصالح مشروع القرار (A/58/L.4) الداعي إلى رفع الحصار. ونعرب عن أملنا أن يساعد تطبيع العلاقات الكوبية الأمريكية، الذي دافع عنه المجتمع الدولي باستمرار، على تحسين الوضع في المنطقة بصورة جذرية، ويمكن العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا من التطور على أساس التفاهم المتبادل والتعاون الوثيق لصالح الرخاء والازدهار بالنسبة لشعبي البلدين.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية):

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد تعليق التصويت هذا البلدان المنضمة - إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، والنرويج، والبلدان المنتسبان

وفي الجانب الاقتصادي، يعتبر الاتحاد الأوروبي أن انفتاح الاقتصاد الكوبي على العالم الخارجي ما زال ضروريا. فالنمو الاقتصادي أساسي من أجل تخفيف حدة الفقر في البلد. وفي ذلك الصدد، فإن النتائج السلبية للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، بالإضافة إلى القيود الشديدة الناجمة عن النظام الاقتصادي المركزي تتعارض مع النمو الاقتصادي للجزيرة.

لهذه الأسباب جميعا، ورغم النقد القوي الذي وجهه الاتحاد الأوروبي إلى كوبا، فقد صوت بالإجماع تأييدا للقرار الذي اتخذ للتو.

السيد إشيكاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تشاطر اليابان كثيرا من الوفود فيما أعربت عنه اليوم من القلق بشأن تطبيق الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية الناجم عن قانون هيلمز - بيرتون في الولايات المتحدة والذي من الممكن أن يتعارض مع القانون الدولي. وقد تابعت حكومي عن كثب تطبيق هذا التشريع، فضلا عن الظروف التي أحاطت به، وما زالت الشواغل التي تساورها دون تغيير. ولهذا السبب، صوت وفدي تأييدا لمشروع القرار A/58/L.4.

ومع أن اليابان أيدت مشروع القرار، إلا أنها تشك فيما إذا كانت الجمعية العامة هي المحفل الأنسب لمعالجة مسألة بالغة التعقيد كالحصار المفروض من الولايات المتحدة على كوبا. وتعتقد اليابان أنه من المستحسن أن يسعى البلدان إلى حل عن طريق الحوار الثنائي. ومن ثم فهي تدعوها إلى تعزيز جهودهما في هذا السبيل.

السيدة ريفيرو (أوروغواي) (تكلمت بالأسبانية): يشرف وفدي أن يتكلم باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة للمحروط الجنوبي وهي، الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل، والبلدان المنتسبان بوليفيا وشيلي. وكما كان الحال في الأعوام السابقة، فإن الدول الأعضاء في

إن سياسة الاتحاد الأوروبي حيال كوبا واضحة ومنسجمة مع مبادئه. وقد اتخذ الاتحاد موقفه المشترك بشأن كوبا في عام ١٩٩٦، وما زال هذا الموقف نافذا. والهدف الرئيسي الذي يسعى الاتحاد الأوروبي لتحقيقه في علاقاته مع كوبا هو تشجيع عملية التحول التدريجي السلمي نحو الديمقراطية التعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك تحسين مستوى المعيشة للشعب الكوبي. ونريد لهذه العملية أن تتقدم بالسرعة الممكنة.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة التدهور الخطير الذي طرأ على حالة حقوق الإنسان في كوبا. وقد أثار تزايد انتهاكات حقوق الإنسان موجة دولية من الاحتجاجات والإدانات، كما أثار قلق الاتحاد الأوروبي إزاء الحالة السياسية في كوبا.

بيد أن التعامل البناء يبقى الأساس لسياسة الاتحاد الأوروبي إزاء كوبا، ندعو السلطات الكوبية إلى التصرف بالمثل. ويبحث الاتحاد الأوروبي السلطات الكوبية على القيام بعمل سريع لإحداث تحسن مستدام وجوهري في الحالة، وخاصة في مجال الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى إطلاق سراح سجناء الضمير فورا وإعادة إدماجهم تماما في المجتمع. ونناشد السلطات الكوبية أن تتعاون تعاوننا كاملا مع الهيئات والآليات الدولية لحقوق الإنسان.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد الإعلان الصادر عن الرئاسة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

ويرفض الاتحاد الأوروبي القيود التي تفرضها السلطات الكوبية على سفارات معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يشكل عمليا انتهاكا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

القضائية التي تقع على عاتق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

فلكل ما تقدم من أسباب، انضمت بلداننا إلى الرفض الجماعي عمليا الذي أعرب عنه المجتمع الدولي مرة أخرى.

السيد تيش (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): تشاطر أستراليا الشواغل الواسعة النطاق إزاء حالة حقوق الإنسان والحريات السياسية في كوبا، إلا أنها لا تعتبر أن عزل كوبا عن طريق الجزاءات الاقتصادية وسيلة فعالة لتحقيق حقوق الإنسان والإصلاح السياسي. وقد أعربت أستراليا باستمرار، كمسألة مبدأ، عن معارضتها لقيام الدول بإعلان وتطبيق قوانين وتدابير تمس سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها، فضلا عن حرية التجارة والملاحة. وترى أستراليا أن هذه القوانين والتدابير لا مبرر لها في ظل القانون الدولي والمعاملة الدولية. ولذلك، فإن أستراليا تعرب عن قلقها إزاء الجوانب الأحادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية لقانون هيلمز - بورتون لعام ١٩٩٦، وبالتالي فقد صوتت مرة أخرى لصالح القرار المقدم في إطار هذا البند.

السيد بولوفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): صوتت بيلاروس في الدورة الماضية، إلى جانب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، لصالح القرار ١١/٥٧ لوضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وفي الوقت نفسه، يعرب وفدي عن قلقه لأن الحالة لم تتغير تغييرا كبيرا منذ اعتماد تلك الوثيقة. ومناقشة هذه المسألة في الدورة الحالية للجمعية أتاحت لنا الفرصة مرة أخرى لتأكيد التزام بيلاروس باحترام المبادئ الأساسية للمساواة بين الدول في

السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والبلدين المنتسبين صوتت تأييدا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للتو بشأن ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا.

إن بلداننا، إخلاصا منها منذ تأسيس هذه المنظمة لدعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، قد رفضت تطبيق القوانين المحلية التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدول، حيث أنه يستخف بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وينتهك سيادة الدول.

إن المنازعات بين الدول ينبغي تسويتها بالحوار والتضامن والتفاهم. وأما الإجراءات القسرية فهي ملاذ أخير ولا يمكن استخدامها إلا ضمن إطار القانون الدولي واستخدام الإجراءات القسرية من جانب واحد يتعارض مع قواعد القانون الدولي، وفي نفس الوقت يضر بمصالح بلدان ثالثة، ويزيد من حدة التوتر الدولي، ويضعف التصدي للأخطار المشتركة.

وكما ظهر من الردود التي أرسلتها بلداننا إلى الأمين العام في معرض إعدادده للتقرير المطلوب في القرار ١١/٥٧ فإننا على اقتناع بأن تطبيق الإجراءات القسرية من جانب واحد لا يسهم في تعزيز النظام الديمقراطي أو في احترام حقوق الإنسان أو حمايتها.

ورفضت السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها مرارا وتكرارا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، في الجمعية العامة وفي المنتديات الدولية الأخرى، كالجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، ومؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ومؤتمر قمة مجموعة ريو. كما يتعارض الحصار والالتزامات

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طلب أحد الممثلين الكلام في إطار ممارسة حق الرد. أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي تُدلى في إطار ممارسة حق الرد تقتصر على عشر دقائق في المرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية، وتُدلى بها الوفود من مقاعدها.

السيد ريكيينخو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يتدخل للإعراب عن دهشته إزاء البيانين اللذين أدلى بهما في إطار تعليل التصويت ممثل إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي ومختلف الدول المنتسبة إليه، وممثل النرويج.

ويعتبر هذان البيانان دليلاً حياً على تردد الاتحاد الأوروبي في مواجهة ضغوط الولايات المتحدة، وهو بمطالبته كوبا بما لا يجرؤ على مطالبة الولايات المتحدة، به يكشف عن تبعيته ونفاقه الكلي. ويأسف وفدي لأن بيان إيطاليا قد تجاوز نطاق المناقشة حول البند ٢٩ المنصوص عليه بوضوح في جدول أعمال الدورة الراهنة للجمعية، وانتقل بدلاً من ذلك إلى مجالات تعيد إلى الأذهان حجج الماضي المستترفة التي قامت خلال ٤٥ عاماً تقريباً مقام الأساس لسياسة الإبادة الجماعية التي اتبعتها حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة لإخضاع كوبا عن طريق الجوع والمرض.

ويرفض وفدي التهجم على النظام الاجتماعي الكوبي الذي اختاره الشعب الكوبي في إطار ممارسته الحرية لحقه في تقرير المصير والسيادة والاستقلال، باسم أكثر من ١١ مليون كوبي يقفون بالرغم من حالات الحصار وشبه الحصار صامدين رافعين ألوية الكرامة والشجاعة. ويرفض شعبنا هذه المغالطات والأكاذيب التي تأتي من أكثر الدوائر رجعية وتخلفاً التي لا تزال تعاني من الأعراض المتلازمة للحقبة الاستعمارية التي عفا عليها الزمن والتي تم التغلب عليها لحسن الحظ إلى الأبد داخل كوبا نفسها.

السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحرية التجارة والملاحة.

وما فتئت بيلاروس تؤيد دوماً قيام الدول الأعضاء بإلغاء التشريعات الأحادية التي يؤثر طابعها الذي يتجاوز الحدود الإقليمية في سيادة الدول الأخرى، فضلاً عن المصالح القانونية والمالية الخاضعة لولايتها، وفي حرية التجارة والملاحة. وإن بيلاروس، وفقاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة، لم تقم بتطبيق أية تدابير من هذا النوع وليس لديها أي نية لتطبيقها في المستقبل. ويعتقد وفدي أن المنازعات الدولية ينبغي ألا تحل إلا عن طريق المفاوضات بالاستناد إلى احترام مبادئ المساواة والاحترام المتبادل.

وتعرب حكومتي عن قناعتها بأن الظروف متاحة من أجل التسوية التدريجية للتراع بين الولايات المتحدة وكوبا، وتناشد الطرفين تصعيد جهودهما في ذلك الصدد. ونظراً لأن هذا هو موقفنا، فقد أيدت بيلاروس مشروع القرار الذي قدم لكي تنظر فيه جلسة اليوم للجمعية العامة.

السيد سترومين (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تعتقد الحكومة النرويجية أن هناك فرقاً واضحاً بين التدابير التي تتخذ من طرف واحد من جهة، وبين الجزاءات التي يعتمدها المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة من جهة أخرى. ونرى أنه ما من بلد ينبغي له أن يفرض تشريعاته على البلدان الثالثة. ولذلك، فقد صوتت النرويج مرة أخرى لصالح القرار.

بيد أن الحصار لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يسرر الانتقال إلى الحقوق المدنية والسياسية في كوبا، والاضطهاد الذي يتعرض له المنشقون والكتاب والصحفيون المسلمون في ذلك البلد.

حرصا مماثلا إزاء المحاكمة التي جرت في ميامي ضد خمسة شبان كوبيين لأنهم كافحوا الإرهاب الذي يصدر كل يوم من الولايات المتحدة ضد كوبا، والذين صدرت بحقهم أحكام طويلة وصارمة، بما فيها أحكام بالسجن مدى الحياة، بعد محاكمة زائفة مجردة من تلك الحقوق.

وما زلنا نتذكر فافيو دي سيلمو، الشاب الإيطالي الذي مات في عام ١٩٩٧ بانفجار عبوة وضعتها في فندق هافانا أيادي المرتزقة الذين تلقوا أجرهم من نفس الإرهابيين. ولكن على الرغم من الحرص الذي يدعيه الاتحاد الأوروبي على مصير رعاياه، فإنه لم يصدر بيانا على الإطلاق بهذا الشأن. ومن المؤسف أن تكون بعض بلدان الاتحاد الأوروبي قد أيدت الأنشطة الاستفزازية الهدامة التي يقوم بها قسم المصالح للولايات المتحدة في كوبا تنفيذا لتلك السياسات العدائية التي رفضتها هذه الجمعية الموقرة قبل قليل على نحو يكاد يكون إجماعيا. وهذه الأنشطة الاستفزازية الهدامة هي التي تخالف القواعد والاتفاقيات التي تنظم العلاقات بين الدول، وخاصة اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١.

إن الرفض القاطع للشعب الكوبي لمثل هذه الأعمال هو أساس الإشارة المتكررة إلى هذه الاتفاقية من قبل السلطات الكوبية عندما تخاطب ممثلي الاتحاد الأوروبي.

ويأسف وفدي للمنحى الذي يسلكه بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي في علاقاتهم مع كوبا، ليس بالنسبة للحوار الذي يقترحوه، بل إزاء مواقف المواجهة التي يتخذونها، بما في ذلك تعليق برامج التعاون، وهو ما فعلته حكومة إيطاليا في بداية هذا العام، وكاد يبدو صورة كاريكاتورية مضحكة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة والذي ادعوا أنهم يشجبونه الآن.

وفي كوبا لا يعتقل أي شخص ولا يحاكم بسبب معتقداته الدينية أو التعبير عن آرائه. ويجب على مندوب إيطاليا أن يعلم أن هؤلاء الأشخاص الذين يذكّرهم كانوا يعملون لسنوات كمستخدمين لدى دولة أجنبية معادية وكانوا يتلقون تعليمات محددة بشأن ما يقومون به من عمل وكيفية القيام به، فضلا عن الدعم المادي والمالي، من حكومة الولايات المتحدة ومن جماعات الكوبيين الأمريكيين اليمينية المتطرفة الموجودة على أراضي أمريكا الشمالية. وتمثل الهدف الوحيد لهؤلاء الأفراد في تخريب نظام كوبا الداخلي وإلحاق الضرر بنظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بهدف إعادة إقرار حالة التبعية والخضوع للولايات المتحدة التي خضعت لها كوبا لمدة تجاوزت نصف قرن.

وانتهك هؤلاء الأفراد الذين نتكلم عنهم القانون الكوبي بكل وقاحة وعملوا بالنيابة عن دولة أجنبية، منتهكين بذلك مصالح بلدهم الأساسية إلى أبعد الحدود بتأييدهم إلحاقه بهذه الدولة الأجنبية. ويجب على ممثل إيطاليا أن يعلم أن هؤلاء الأفراد المتورطين بارتكاب هذه الجرائم قد حوكموا أمام المحاكم الرسمية وتمنعوا بجميع الضمانات وبالمحاكمة وفق الأصول المتبعة بما يتفق ودستورنا وتشريعنا الداخلي. وتمتع هؤلاء الأفراد بالحرية الكاملة في تعيين محاميهم وعبروا بحرية عما كانوا يريدون التعبير عنه في المرافعات الشفوية العلنية. وكانت لديهم الفرصة لاستدعاء الشهود وعرض الأدلة، واستخدموا حقهم في الإدلاء ببيان ختامي وفقا للقانون. والعقوبات الصادرة ضد أولئك المتهمين كانت وفقا للقانون الجنائي في كوبا الذي يتضمن حق أولئك المتهمين بالاستئناف أمام محكمة عليا أنشئت خصيصا لذلك الغرض.

ومن المدهش أن ممثل إيطاليا الموقر أظهر كل هذا الحرص على إعادة إدماج كاملة لمن أطلق عليهم اسم سجناء الضمير في المجتمع الكوبي، بينما لم يظهر الاتحاد الأوروبي

إن وفدي، أسوة بوفود أخرى مجتمعة هنا، يعلن رفضه القاطع لقرار الاتحاد الأوروبي هذا العام بتعليق جميع العلاقات الثقافية مع كوبا. فهذا لا يمس الشعب الكوبي وجهوده الثقافية فحسب، بل يعزل شعوب الاتحاد الأوروبي عن ثقافة مستقلة حية نجحت في الاستمرار على الرغم من ٤٠ عاما من العزل والحصار.

ولا يتخيل أن الاتحاد الأوروبي قد لجأ إلى هذا التردد السياسي وإلى هذه التزعة الظلامية في مطلع القرن الحادي والعشرين، وهو الذي يتحدث عن التواصل والحوار بين الحضارات وعن عولمة الثقافة. ويؤكد الوفد الكوبي من جديد أنه على الرغم من الحصار المعروف جيدا، والأشكال الأخرى من الحصار غير المعروفة جيدا، التي يحاول آخرون فرضها ضد الشعب الكوبي من خلال تدابير قسرية قائمة على أساس النفاق والكيل بمكيالين أخلاقيين، فإن الاستقلال الذي دفعنا ثمننا باهظا لنيله والمحافظة عليه سوف يصاب ويتعزز حقا، حتى إذا كان ذلك لا يسر بعض الدوائر الرجعية المتخلفة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إنهاء نظرها في البند ٢٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.